الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 26 كانون الثاني 2023

مقالات

i24news: يتسحاق هرتسوغ يدعو فون دير لاين إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه إيران

هرتسوغ:"نعتقد أن الوقت قد حان لأوروبا لكي تتخذ موقفا قويا جدا من إيران، لأنها ليست تحد فقط لإسرائيل والمنطقة والشرق الاوسط ولكن ايضا لأوروبا والعالم"

دعا الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، اليوم الأربعاء، رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إلى تكثيف الإجراءات ضد طهران، محذرا من أن "إيران موجودة في أوروبا"وتابع "إيران تحارب المواطنين الأوكرانيين بتزويدها بطائرات بدون طيار وأسلحة فتاكة، وتعرض العالم للخطر من خلال الاندفاع إلى القدرات النووية وقتل وتعذيب مواطنيها، ونعتقد أن الوقت قد حان لأوروبا لكي تتخذ موقفا قويا جدا من إيران، لأنها ليست تحد فقط لإسرائيل والمنطقة والشرق الاوسط ولكن ايضا لاوروبا والعالم."

جاءت تصريحات يتساحق هرتسوغ عند لقائه مع أورسولا فون دير لاين في بروكسيل، اليوم الأربعاء، حيث وصف هرتسوغ الاتحاد الأوروبي بأنه" شريك استراتيجي محتمل لإسرائيل من نواح كثيرة ."

من جهتها قالت أورسولا فون دير لاين إن "أقوى تعبير عن الصداقة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي هم طلاب إيراسموس البالغ عددهم 15 ألفًا الذين يأتون من الاتحاد الأوروبي إلى إسرائيل، ولكن أيضًا من إسرائيل تجاه الاتحاد الأوروبي"، متجنبة بحذر ذكر الأمن. والقضايا الاستراتيجية. ومع ذلك، ناقش الرئيسان العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي "التي تجد تعبيرًا عنها في التعاون المكثف والشامل في التجارة والزراعة والسياحة والطيران ، بالإضافة إلى البحث والتطوير والثقافة، وسبل تعميق التعاون في مجالات إضافية ، مثل كطاقة وأمن غذائي ومناخ وغير ذلك "، بحسب بيان صادر عن الرئاسة الإسرائيلية. ومن المتوقع أن يلقي يتسحاق هرتسوغ كلمة في البرلمان الأوروبي، اليوم الخميس، بمناسبة اليوم العالمي لإحياء ذكرى المحرقة الذي يصادف يوم 17 يناير/كانون الثاني من كل عام.

* * *

i24news: رؤساء الجامعات في إسرائيل يحذرون من مغبة إقرار الإصلاحات القضائية المقترحة

حذر رؤساء الجامعات من ضرب استقلال الجهاز القضائي وإلحاق أضرار قاتلة للأكاديمية الإسرائيلية وهجرة الأدمغة واستبعاد الأكاديمية الإسرائيلية من قبل جامعات بالخارج، ويجمع بشكل متزايد العديد من الهيئات والمؤسسات والشخصيات المرموقة على موقف المعارضة لخطة الإصلاحات المقترحة من طرف وزير القضاء ياريف ليفين والتي باتت مثار جدل كبير في الشارع الإسرائيلي، عززته مؤخرا رسالة رؤساء الجامعات الإسرائيلية .

ووفقا لواينت فقد أعرب خمسة رؤساء جامعات عن قلقهم العميق من الانقسام والاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي وأشاروا في بيان وقع عليه مطلع الأسبوع الجاري، رؤساء جامعة بار إيلان، تل أبيب، العبرية في القدس، بن غوريون/بئر السبع، التخنيون/حيفا، آريئيل/خارج الخط الأخضر، إضافة إلى جامعة حيفا ومعهد وايزمان والجامعة المفتوحة إلى مخاوف جدية بشأن تداعيات الثورة القانونية التي يقودها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وليفين محذرين من إضعاف النظام القانوني، عبر ضرب استقلال الجهاز القضائي وإلحاق أضرار قاتلة للأكاديمية الإسرائيلية وهجرة الأدمغة واستبعاد الأكاديمية الإسرائيلية من قبل جامعات في الخارج.

يذكر أن قطاع الهايتك الإسرائيلي انتفض ضد الإصلاحات المقترحة وهدد بإغلاق الشوارع كلما لزم الأمر، وخرجوا فعلا الثلاثاء إلى التظاهر حاملين اللافتات المنددة بالمس بالقضاء الإسرائيلي. وفي أعقاب تحذيرات لأكثر من 270 من كبار الاقتصاديين في إسرائيل، بما في ذلك محافظ بنك إسرائيل أمير يارون من الخطة المرتقبة، عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي معززا بوزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير الخارجية إيلي كوهين، ووزير الاقتصاد نير بركات مؤتمرا صحفيا، أمس الأربعاء، لتهدئة المخاوف. وقال نتنياهو"في الأيام الأخيرة، سمعت مخاوف بشأن تأثير الإصلاحات القانونية على مرونتنا الاقتصادية، والحقيقة هي عكس ذلك، فخطواتنا لتعزيز الديمقراطية لن تضر بالاقتصاد. بل سوف تقويها."

ونشر أكثر من 250 من كبار الاقتصاديين الإسرائيليين من مختلف الأطياف السياسية رسالة، صباح أمس الأربعاء، قالوا فيها "نعرب عن قلقنا العميق إزاء تصرفات الحكومة التي تهدف إلى إضعاف النظام القضائي واستقلالية الخدمات العامة، والتي نعتقد أنها ستلحق ضرراً غير مسبوق بالاقتصاد الإسرائيلي."

* * *

i24news: المشرعون يحاولون تهدئة المخاوف الاقتصادية بشأن خطة الإصلاح القضائي

نتنياهو: "سمعت مخاوف بشأن تأثير الإصلاحات القانونية على مرونتنا الاقتصادية، والحقيقة هي عكس ذلك، فخطواتنا لتعزيز الديمقراطية لن تضر بالاقتصاد. سوف يقويها."

عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزراء آخرون مؤتمرا صحفيا، الأربعاء، لتهدئة المخاوف بشأن تأثير خطة الإصلاح القضائي، وقال نتنياهو"في الأيام الأخيرة، سمعت مخاوف بشأن تأثير الإصلاحات القانونية على مرونتنا الاقتصادية، والحقيقة هي عكس ذلك، فخطواتنا لتعزيز الديمقراطية لن تضر بالاقتصاد. سوف يقويها ." وأشار نتنياهو إلى أن "المزيد من إلغاء القيود من شأنه أن يعزز الاقتصاد" وتابع"العمليات القانونية غير الضرورية مثل الرمال في عجلات الاقتصاد الإسرائيلي."

كما تحدث في المؤتمر وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير الخارجية إيلي كوهين، ووزير الاقتصاد نير بركات، الذي يأتي بعد تحذير من أكثر من 270 من كبار الاقتصاديين في إسرائيل، بما في ذلك محافظ بنك إسرائيل أمير يارون. وبحسب ما ورد حدد أمير يارون لرئيس الوزراء العواقب المحتملة لهذه الإصلاحات القضائية، التي اقترحها وزير العدل ياريف ليفين، بالإضافة إلى ذلك، نشر أكثر من 250 من كبار الاقتصاديين الإسرائيليين من مختلف الأطياف السياسية رسالة، صباح اليوم الأربعاء، يحذرون فيه من خطة الإصلاح القضائي، قالوا فيها "نعرب عن قلقنا العميق إزاء تصرفات الحكومة التي تهدف إلى إضعاف النظام القضائي واستقلالية الخدمات العامة، والتي نعتقد أنها ستلحق ضرراً غير مسبوق بالاقتصاد الإسرائيلي." وشهدت إسرائيل أيضًا عدة احتجاجات في الأسابيع الأخيرة ضد خطة الإصلاح القضائي، كان آخرها ،السبت المنصرم، في تل أبيب حيث حشد أكثر من 110 آلاف شخص، وقال زعيم المعارضة يائير لابيد: "هذه تظاهرة لصالح الدولة. هذه تظاهرة دفاعا عن الدولة. أتى أناس تحب الدولة هنا اليوم للدفاع عن الديمقراطية ومحاكمها، للدفاع عن فكرة الحياة المشتركة والصالح العام. يوجد هنا محبون لإسرائيل جاءوا للتظاهر من أجل دولة يهودية ديمقراطية وفق قيم إعلان الاستقلال. لن نستسلم حتى نفوز ".

وفي السياق نظم عمال الهايتك في إسرائيل مظاهرة، الثلاثاء، في تل أبيب ضد التغييرات التي اقترحتها الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو على نظام القضاء. وتجمع المئات في مجمع سارونا بالقرب من تل أبيب، في ساعات الظهر حاملين لافتات وهتفوا "بدون ديمقراطية، لا مكان لتكنولوجيا عالية." وقال المنظمون إنهم ليسوا حزبيين لكنهم قلقون بشأن كيفية تأثير هذه الإصلاحات على قطاع التكنولوجيا الفائقة المزدهر في إسرائيل. كما دخلت شركات مختارة في إضراب، محذرة من أن المستثمرين قد ينسحبون من قطاع التكنولوجيا بشكل جماعي إذا تسببت الحكومة بإضعاف المحكمة العليا في البلاد.

ويريد ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تنفيذ إصلاحات في النظام القضائي بدعوى أنها ستوازن بين السلطتين التشريعية والقضائية. ويدعي هؤلاء أن السلطة القضائية أصبحت مسيسة وتجاوزت سلطتها. معارضو الإصلاحات يقولون إن التغييرات ستضر باستقلال محكمة العدل العليا وتضر بالديمقراطية الإسرائيلية.

وكان الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، قد أطلق، صباح الثلاثاء، مبادرة جديدة ودعوة إلى العمل بهدف التخفيف من التوترات بين مؤيدي الإصلاح القضائي ومعارضيه، وعبر عن قلقه من إمكانية أن تدخل البلاد في "صراع داخلي قد يفجر الأوضاع بسبب الخلافات السياسية والانقسام في مختلف فئات المجتمع" ودعا إلى ضرورة "اجتهاد جميع الأحزاب والجهات السياسية من أجل التوصل لاتفاقيات واسعة تنهي الخلافات."

* * *

i24NEWS: شركة "إلبيت" الإسرائيلية توفر أنظمة مضادة للصواريخ لناقلات النفط التابعة لحلف شمال الأطلسي

تشمل الصفقة التي مدتها 5 سنوات والتي تم الإعلان عنها أمس الثلاثاء أيضًا إنشاء مركز خدمة في وكالة الدعم والمشتريات التابعة لحلف الناتو

وقعت شركة الطيران والدفاع الإسرائيلية "البيت"، عقدًا مع الناتو لتزويد أسطولها من طائرات النقل بأنظمة مضادة للصواريخ . وتشمل الصفقة التي مدتها 5 سنوات والتي تم الإعلان عنها أمس الثلاثاء أيضًا إنشاء مركز خدمة في وكالة الدعم والمشتريات التابعة لحلف الناتو (NSPA) في لوكسمبورغ للدعم اللوجستي والتقني. كما سيتم تجهيز أسطول طائرات النقل بالناقلات متعدد الأدوار (MRTT) التابع لحلف الناتو من طائرات إيرباص A330 بأنظمة "إلبيت" للإجراءات المضادة للأشعة تحت الحمراء .(DIRCM) حيث يتمتع نظام DIRCMبالقدرة على حماية الطائرات الأكبر حجمًا من التهديدات التي تشكلها الصواريخ الموجهة بالأشعة تحت الحمراء.

وفي هذا الجانب، قال المدير العام لشركة المدير العام لـ "إلبيت سيستمز" في "ستار"، أورين ساباغ، "يتزايد الطلب على أنظمة DIRCM الخاصة بنا بسبب التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها الطائرات"، وأضاف في بيان: "نحن فخورون بتزويد الناتو بمركز لوجستي وخدمة للإصلاح المحلي وأنظمتنا."

تعتمد MRTT على طائرة A330 المدنية وتستخدمها القوات الجوية في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى الناتو، بما في ذلك أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسنغافورة

وكوريا الجنوبية وكندا. وحصلت "البيت" أيضًا على عقد متابعة من NSPA لنظامها المستقل تمامًا القائم على الليزر والذي يحمي من صواريخ أرض - جو المتقدمة التي تبحث عن الحرارة.

* * *

i24news: الدول العربية تحيي ذكرى الهولوكوست في حدث فريد على الإنترنت

سيجمع هذا المسؤولين الحكوميين وممثلي ياد فاشيم، بالإضافة إلى القادة الشباب من جميع أنحاء العالم، في فرصة فريدة وتاريخية

في اليوم الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست في 27 كانون الثاني/ يناير، تنظم المنظمة غير الحكومية - Israel-Is بالشراكة مع الجمعية المغربية ميمونة - لأول مرة حدثًا مخصصًا لتدريس الهولوكوست في البلدان الموقعة على الاتفاقيات الإبراهيمية ودول شمال إفريقيا . وسيجمع هذا المسؤولين الحكوميين وممثلي ياد فاشيم ، بالإضافة إلى القادة الشباب من جميع أنحاء العالم ، في فرصة فريدة وتاريخية، يطلع المشاركون من خلالها على كيفية التعاطي مع هذا الموضوع في البلدان التي لم تشمل مناهجها التعليمية مواد عن الهولوكوست قبل ذلك، فضلا عن تكريم ضحايا النازية البربرية.

"الهولوكوست حدث لم يسبق له مثيل، فهو ينطوي على ألم كبير ومعان وأهمية حاسمة بالنسبة للشعب اليهودي ودولة إسرائيل. وفي الوقت نفسه، إنه حدث ذو أهمية عالمية يجب أن يستمر في تعليم الإنسانية درسًا عن الحماقة التي قد توصل إليها الكراهية والآراء المسبقة"- حسبما قال أيال بيرام الرئيس التنفيذي لشركة.Israel-Is

ستفتتح الأمسية حلقة نقاش مع ممثلين عن الاتفاقيات الإبراهيمية ودول شمال إفريقيا، الرواد في إحياء ذكرى الهولوكوست والتعليم في الدول العربية، حيث يشارك أربعة متحدثين من المنظمات خبراتهم في تعليم الهولوكوست في بلدانهم. بعد ذلك، في المرحلة الثانية، سيتم عقد جلسات جانبية لتسهيل المناقشات المشتركة والمتعمقة بين القادة الشباب من إسرائيل والشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول الهولوكوست.

هذا الاحتفال الفريد هو جزء من برنامج "قادة الغد" الرائد الذي أسسته Israel-Is قبل عامين. وقد جمعت ما يقرب من 2000 من القادة الشباب من دول اتفاقيات إبراهيم وتهدف إلى رفع مكانة إسرائيل الإقليمية من خلال التبادلات المختلفة.

أوضح رئيس مشروع "قادة الغد" ومنظم الحدث يشاي بن تسيون لقناة" :I24news هدفنا هو سرد قصة لا يعرفها سوى قلة من الناس في هذه البلدان، لتثقيف الأجيال القادمة عن فظائع الهولوكوست ونقلها إليها مع الدعوة إلى التحرك. كما أشار إلى أنه في عام 2021، افتتح أول معرض تذكاري للهولوكوست في المنطقة أبوابه في دبي. على مدار عامين، كنا نلتقي بالعديد من الأشخاص والمنظمات التي تعمل بهذه الطريقة، وبالنسبة لنا، إنها فرصة لتسليط الضوء على هذه المنظمات التي تتمتع بقوة تأثير هائلة من خلال الثقافة أو الفنون أو المتاحف في هذه البلدان العربية،" أضاف.

"يوم الخميس، في هذا الحدث الاستثنائي، سيحضر حوالي 40 ممثلاً من إسرائيل والسودان والإمارات والبحرين والمغرب والكونغو ودول أخرى لتشجيع وبناء التسامح والتعايش الحقيقي بين الدول. هذه لحظة غير مسبوقة لأنها ستشهد على سرد الكثير من القصص الشخصية للغاية، على نحو لم يسبق التنظيم له من قبل. إننا نشهد استعدادًا حقيقيًا من جانب دول الاتفاقيات الإبراهيمية للاطلاع على موضوع المحرقة، على غرار ما شاهدناه العام الماضي من مشاركة العرب في مسيرة الحياة في معسكر أوشفيتز، أضف إلى إحياء ذكرى الهولوكوست للمرة الأولى في الإمارات." إنهم يربطون تدريجياً بين اليهود والمحرقة، ومن الرائع والمثير أن ندرك أن هذا الموضوع يمسهم. نحن فخورون بالعمل معهم، وهي فرصة عظيمة لإحداث تأثير حقيقي في الحفاظ على ذكرى ضحايا النازية ونقلها للأجيال القادمة."

تأسست Israel-Is في عام 2017، وتجمع بين الإسرائيليين والشباب من جميع أنحاء العالم لطرح صورة حديثة للدولة اليهودية من خلال محادثات هادفة تركز على القيم المشتركة والتنوع، بعيدًا عن الاعتبارات السياسية، من خلال الحوار بين الشعوب. وتهدف جميع برامجنا الأربعة إلى إنشاء روابط حقيقية بين القادة الشباب من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تحطيم الحواجز الاجتماعية، ولكن أيضًا لمشاركة القصص الأصيلة والاستماع إليها، والأهم من ذلك، الانخراط في محادثة إيجابية حول المجتمع الإسرائيلي في العالم" والكلام لماتان دانسكر، مدير الإستراتيجية في.Israel-Is ؛ نحن نؤمن إيمانا راسخا بتعزيز التوعية بالهولوكوست والإبادة الجماعية على المستوى الوطني، ولكن بشكل خاص على المستوى الإقليمي، من أجل تحفيز التفكير النقدي والوعي الاجتماعي بتاريخ الشعب اليهودي وشعوب العالم بشكل عام"، أكد رئيس جمعية ميمونة المهدي بودرة.

أنشأ الشباب المسلمون الجمعية لتعزيز التراث اليهودي المغربي والحفاظ عليه. معًا، أقامت Israel-Is و Mimounaبرنامجًا يعمل فيه 25 شابًا مغربيًا و 25 شابًا إسرائيليًا معًا لتطوير مبادرات مشتركة لصالح كلا

الشعبين من خلال اجتماعات أسبوعية عبر الزوم وتبادل زيارات وفدية من كلا البلدين. وبعد إنشاء متحف الهولوكوست الأول - والوحيد - في العالم العربي في دبي، أعلنت سفارة الإمارات العربية المتحدة في الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر أنه سيتم الآن تدريس الهولوكوست في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية -يتم تطوير المحتوى بالتعاون مع مؤسسة ياد فاشيم في القدس. خطوة مشجعة للغاية من شأنها أن تعزز الرابطة التي لا تنفصم الآن بين الدول التي وقعت على الاتفاقيات الإبراهيمية وإسرائيل من خلال الناس وليس فقط من خلال قادتهم.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الإمارات تقرر إدراج المحرقة اليهودية في المنهاج الدراسي في خطوة تثير الشكوك بالتقارب مع إسرائيل

كتاب الزوار في المعرض الدائم الوحيد في العالم العربي حول المحرقة مليء بتعليقات معادية لإسرائيل تبرز المعركة الشاقة للتغيير في المنطقة

بقلم هاشم عسيران

يشكل قرار الإمارات البدء بتدريس المحرقة في المناهج الدراسية الحكومية مؤشرا إضافيا على التقارب المتواصل مع إسرائيل، لكن الخطوة تلقى تشكيكا في العالم العربي. ففي الجناح التذكاري لضحايا محرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية في متحف "معبر الحضارات" في دبي، وهو الوحيد من نوعه في العالم العربي، يشيد اندرياس دون الذي يزور المكان، بالقرار.

ويقول الخبير المالي البريطاني (38 عاما) المقيم في دبي: "من الجيد أن تأخذ الإمارات زمام المبادرة في العالم العربي بشأن هذا الجزء الهام للغاية من التاريخ الذي يجب أن يعرفه الجميع... هذا يظهر أن الامور تتغير." وجاء دون لزيارة المعرض بعدما سمع بإعلان الإمارات أنها ستدرس محرقة اليهود على أيدي النازيين في منهاجها الدراسي الرسمي، وهي أول دولة عربية تقوم بذلك. ولم تلق الخطوة ثناء واسعا. "فقد أقيمت دولة إسرائيل عام 1948 في أعقاب المحرقة النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى حساب الفلسطينيين." ونتيجة التضامن الواسع في المنطقة مع الفلسطينيين، لا يتم التطرق كثيرا الى موضوع المحرقة في المنطقة. وفي معظم الدول العربية، لا تتضمن الخرائط الجغرافية التي يتم تدريسها اسم إسرائيل، بل هو إما "فلسطين المحتلة" وإما "الكيان الصهيوني."

ويقول أستاذ العلوم السياسية الإماراتي عبد الخالق عبد الله لوكالة فرانس برس: "الهولوكوست واقعة تاريخية تُستخدم من إسرائيل لأغراض سياسية." وبحسب عبد الله، "إسرائيل تسيسه وتسيء استخدامه لأغراضها السياسية الخاصة."

بين الإنكاروالتعاطف

وقّعت الإمارات والبحرين والمغرب في عام 2020 اتفاقات تطبيع العلاقات مع اسرائيل. وندد الفلسطينيون بالاتفاقات التي تتعارض بالنسبة إليهم مع الإجماع العربي الذي جعل حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني شرطا أساسيا لإحلال السلام مع إسرائيل. وكانت السفارة الإماراتية في واشنطن أعلنت في وقت سابق هذا الشهر، عبر تويتر، أنه سيتم "إدراج المحرقة في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية" دون الادلاء بمزيد من التفاصيل. ونقلت التغريدة عن المسؤول الإماراتي علي النعيمي، وهو أحد مهندسي "اتفاقات ابراهام" (اتفاقات التطبيع التي تمت برعاية أميركية)، قوله "يُعد إحياء ذكرى ضحايا المحرقة اليهودية أمرا بالغ الأهمية." ويرى أحمد عبيد المنصوري الذي أسس "متحف معبر الحضارات" الذي يستضيف جناحا حول الهولوكوست، "من المهم تدريس المحرقة في المنطقة، لأن الإنكار منتشر بشدة." ويقول: "إن أردنا أن يتعاطف الناس معنا، علينا التعاطف مع الآخرين."

في المعرض، كتاب للزوّار يشاركون آراءهم من خلاله. وتوجد فيه تعليقات إيجابية وأخرى معادية لإسرائيل، من بينها باللغة العربية "من ظُلم بجب أن يدافع عن المظلومين ولا يظلُم"، بينما كتب زائر آخر "لتسقط الإمبريالية الصهيونية" و"دمروا إسرائيل."

"القضية الفلسطينية مقدسة"

تدرس مدارس خاصة في الإمارات التي يشكل الأجانب حوالي 90% من سكانها البالغ عددهم 10 ملايين، المحرقة في مناهجها الدراسية. وتشاورت وزارة التعليم الإماراتية مع معهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي (امباكت)، ومؤسسة النصب التذكاري لمحرقة اليهود (ياد فاشيم)، لوضع برنامجها. ويقول ماركوس شيف، من "إمباكت"، وهو معهد إسرائيلي- بريطاني: "عنصر المحرقة جزء بسيط للغاية من كل المنهاج، ويتم العمل عليه الآن." وبحسب "ياد فاشيم"، فإن "المبادرة ما زالت قيد التطوير"، مشيرا الى أنه ما زال من "المبكر للغاية" الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

ويقول أليكس بيتروفروند، أحد زعماء الجالية اليهودية في الإمارات ويعيش فيها منذ 2014، إنه "فخور" بهذه التغييرات. ويضيف بيتروفوند البلجيكي (56 عاما) الذي قتل أجداده في المحرقة: "عبر تعليم المحرقة، ترغب الإمارات في إظهار إمكانية ما سيحدث إن لم يتمكن أشخاص من ديانات وثقافات مختلفة من العيش معا."

ولكن هند الأنصاري من مركز "ويلسون" للأبحاث في واشنطن ترى من جهتها أن تعليم المحرقة لن يؤدي إلى تغيير سريع. وتؤكد أن تعليم الهولوكوست "لن يؤدي على الأرجح إلى المزيد من التسامح تجاه إسرائيل في المستقبل القريب"، مشيرة إلى أن "القضية الفلسطينية مقدسة في العالم العربي، بما في ذلك بين الغالبية العظمى من الإماراتيين."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مئات الاقتصاديين يحذرون: خطة الإصلاح القضائي قد "تشل" اقتصاد إسرائيل

حائز على جائزة نوبل ومستشارون اقتصاديون كبار سابقون لنتنياهو من بين الموقعين على الرسالة، التي تأتي بعد يوم من إبلاغ محافظ بنك إسرائيل لرئيس الوزراء بالتداعيات القاتمة المحتملة للخطة

انضم المئات من الاقتصاديين الإسرائيليين إلى موجة الاحتجاجات، ونشروا "رسالة طارئة" يوم الأربعاء يحذرون فيها من أنه قد تكون لخطة الإصلاح القضائي بعيدة المدى الذي تعتزم حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الجديدة تمريرها تداعيات خطيرة على الاقتصاد. وحذر الموقعون على الرسالة من أن "تركيز السلطة السياسية الواسعة في أيدي المجموعة الحاكمة دون ضوابط وتوازنات قوية يمكن أن يشل اقتصاد البلاد."

من بين الموقعين على الرسالة أكاديميون كبار ذو ميول يمينية ويسارية، بمن فيهم البروفيسور دانييل كانيمان الحائز على جائزة نوبل؛ المستشار الاقتصادي السابق لنتنياهو ورئيس المجلس الاقتصادي الوطني سابقا البروفيسور يوجين كاندل؛ البروفيسور عومر موآف، مستشار سابق لوزير المالية؛ البروفيسور آفي بن بسات، مدير سابق في وزارة المالية؛ والبروفيسور مانويل تراختنبرغ، الذي شغل سلسلة من المناصب الحكومية الرئيسية.

جاء تحذيرهم بعد يوم من ظهور تقارير أفادت أن محافظ بنك إسرائيل أمير يارون أوضح لنتنياهو العواقب المحتملة للإصلاح القضائي المقترح، ونقل التحذيرات الصادرة عن شخصيات اقتصادية بارزة ومسؤولين من شركات التصنيف الائتماني خلال اجتماعاته الأخيرة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

وسط تحذيرات من أن خطط الائتلاف الحاكم لقلب النظام القضائي قد تخيف المستثمرين وتؤثر سلبا على التصنيف الائتماني للبلاد، أبلغ يارون نتنياهو صراحة أن تغيير النظام القضائي سيضر بالاقتصاد، حسبما أفادت هيئة البث الإسرائيلية "كان" وأخبار القناة 12.

وحذر الاقتصاديون في رسالتهم يوم الأربعاء من أن الإجراءات المتطرفة، التي يقول الخبراء إنها ستزيل نظام الضوابط والتوازنات التي تدعم المؤسسات الديمقراطية الإسرائيلية، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات في مجال التكنولوجيا الفائقة (الهايتك) المحلي المزدهر، وهو أحد أكثر المحركات موثوقية للنمو الاقتصادي. وأشاروا أيضا إلى مخاطر "هجرة الأدمغة" ونقل مراكز البحث والتطوير من إسرائيل، فضلا عن خطر انخفاض التصنيف الائتماني للدولة.

اجتماع نتنياهو مع يارون جاء بعد ساعات من إضراب المئات من عمال قطاع الهايتك لمدة ساعة للاحتجاج على التغييرات المخطط لها. ويوم الأحد، قدم البروفسور موشيه حزان، وهو مسؤول كبير في بنك إسرائيل، استقالته من منصبه بسبب عدم قدرته على الاستمرار في عمله، كما قال: "في الوقت الذي تتعرض فيه الديمقراطية الإسرائيلية للخطر"، وأعلن عن نيته المشاركة في الاحتجاجات ضد خطة الإصلاح القضائي.

في اليوم السابق، حذر المحافظان السابقان لبنك إسرائيل كارنيت فلوغ ويعكوف فرنكل في مقال رأي مشترك من أن خطط الحكومة لإجراء إصلاح شامل للنظام القضائي في البلاد يمكن أن تؤثر سلبا على التصنيف الائتماني لإسرائيل، وأن "توجه ضربة شديدة للاقتصاد والمواطنين." وكتب فلوغ وفرنكل "من المتوقع أن يؤدي إضعاف نظام القضاء إلى انخفاض رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في إسرائيل، وزيادة تكلفة جمع الأموال للحكومة الإسرائيلية نتيجة التخفيض المحتمل في التصنيف الائتماني للبلاد." وقالت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز (S&P) "في وقت سابق من هذا الشهر إن خطة الإصلاح القضائي، بالإضافة إلى السياسات المتشددة للحكومة الجديدة في الضفة الغربية، يمكن أن تؤثر سلبا على تصنيف البلاد.

من شأن مقترحات الائتلاف، كما عرضها وزير العدل ياريف ليفين، الحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء القوانين والقرارات الحكومية، مع "بند تجاوز" يمكّن الكنيست من إعادة تشريع القوانين الملغاة بأغلبية ضئيلة تبلغ 61؛ منح الحكومة سيطرة كاملة على اختيار القضاة؛ منع المحكمة من استخدام اختبار "المعقولية" للحكم على التشريعات والقرارات الحكومية؛ والسماح للوزراء بتعيين مستشاريهم القانونيين، بدلا من الحصول على مستشارين يعملون تحت إشراف وزارة العدل.

* * *

هآرتس: إسرائيل في خطة "أورانيم الكبرى": على العالم أن يرتدي "ثوبنا القضائي"

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

كان مقال ميخائيل هاوزر طوف على رأس قائمة المقالات الأكثر شعبية في موقع "هآرتس" أمس، بعنوان "المراحل الأربعة في الخطة الكاملة لإضعاف جهاز القضاء". عنوان مهم يدحض ادعاء بنيامين نتنياهو الذي يقول بأن الجمهور قد عرف مسبقاً عن هذه الخطة لتدمير جهاز القضاء، الذي هو العمود الرئيسي في خيمة الديمقراطية الإسرائيلية. بدلاً من هذا العمود، يسعى المتهم إلى وضع وتد رفيع، تم تركيب حزام ناسف عليه وتشغله مجموعة زعران ثملة بالقوة، ودون انتظار الدور قرر كل واحد فيها عمل لفة علينا. ما لا يقل أهمية عن ذلك هو المقال الذي احتل في اليوم نفسه المكان الثاني في مقياس الشعبية. وهو مقال موشيه إلعاد الذي اقترح 30 موقعاً للتنزه في العام 2023. لأنه ما هو الأكثر طبيعية إزاء خطة التصفية من الهرب، إلى أي مكان ولأطول فترة ممكنة قبل أن تقرر دول العالم معاقبة الحكومة من خلال مواطنيها.

هذا العرض العبثي الذي ستضر خطة المراحل التي ينتهجها ياريف لفين "بالإجمال" بحقوق الإنسان، وستفرغ المحكمة العليا من صلاحياتها وتعطي الحكومة اليد الحرة لفعل ما يريده ناخبوها، ليس أقل من ذلك. وكل ما بقي كما يقول الشاعر، "عسل". ولكن، بطريقة غير صدفية، تذكر خطة لفين هذه (خطة المراحل) بخطة أخرى التي كان لها اسم مشابه، وهو "خطة المراحل لـ م.ت.ف من العام 1974" التي اعتبرت في حينه خطة لتصفية دولة إسرائيل على مراحل.

وهذه القضية شملت أربعة أسس: عدم الاعتراف بالقرار 242، ونفي وجود دولة إسرائيل، والمطالبة بإعادة جميع اللاجئين وإقامة دولة فلسطينية على كامل أرض إسرائيل، ومع الملاءمة المطلوبة فإنها نفس الأهداف بالضبط التي تسعى التعاونية الظلامية التي تديرها الدولة الآن: إقامة دولة يهودية على كامل أرض إسرائيل، وإنكار وجود دولة فلسطينية، "وإعادة" اليهود إلى أرض إسرائيل الكاملة، وإلغاء اتفاقات أوسلو، التي تضمنت ضمن أمور أخرى الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة 242 و338.

مفتاح تحقيق هذه الأهداف هو تحطيم النموذج الذي وضعه المستشار القانوني مئير شمغار، والذي بحسبه إسرائيل لا تعترف بسريان ميثاق جنيف الرابع على "المناطق" [الضفة الغربية] وستتصرف فعلياً حسب تعليماته، على الأقل فيما يتعلق بحقوق السكان الواقعين تحت الاحتلال. وبهذا، فتح أمامهم إمكانية التوجه إلى المحكمة العليا. ولأن استمرار وجود هذا النموذج مرتبط بوجود محكمة عليا لها صلاحيات تزعج خطط التوسع اليهودية، فإن على المحكمة العليا أن تذهب الآن أو على الأقل أن تتحول إلى خرقة بالية.

على المحكمة العليا الإسراع والقول إنها لم تدافع يوماً ما عن حقوق الفلسطينيين، ولم تكبح المستوطنات ولم تلغِ أوامر هدم البيوت أو الطرد أو سرقة الأراضي، بل خدمت الاحتلال بأنها أعطته البديل النزيه الذي حافظ عليه من الانتقاد والضغط القانوني الخارجي. ولكن تكفي تلك الحالات التي أفشلت فيها المحكمة العليا نوايا الحكومة لخرق حتى القيود التي وضعتها هي نفسها من أجل أن يتم إقصاؤها الآن. وبدونها كل شيء سيكون "قانونياً". من سيمنع البؤر الاستيطانية الوحشية الموجودة على الأراضي الفلسطينية؟ من سيوقف إلغاء المواطنة لمن أدينوا بالعمليات الإرهابية؟ إلى من سيتوجه السجناء الإداريون عندما يعرفون أن المحكمة العليا لن تساعدهم؟ فلنبدأ احتفالنا.

هذه خطة "أورانيم كبرى"، التي استهدفت في الأصل ترسيخ نظام جديد في لبنان وورطت إسرائيل في حرب استمرت 18 سنة. وهي الآن تطمح في نسختها الإسرائيلية، إلى إحداث نظام جديد هنا. هي تهدف لإنقاذ رئيس الحكومة من المحاكمة من خلال تغيير طريقة الحكم، أما الهدف فأبعد من ذلك بكثير: إعادة ترسيم حدود إسرائيل "بدون محكمة عليا وبدون بتسيلم". تريد حكومة إسرائيل الظهور بالبدلة القانونية الفاخرة مرة أخرى، وستتفاجأ حقاً عندما تكتشف بأن العالم يتعامل معها مثل شماعة فارغة. ولكن من هو هذا العالم؟

* * *

يديعوت أحرونوت: الأردنيون أمام "مفاجأة الحاكم الذكي": ماذا عن زيارة نتنياهو وصفقة "الشريك الخليجي"؟

بقلم سمدار بيري

قبل أقل من شهر، عقب انتصار نتنياهو في الانتخابات، صرح بأن زيارته الرسمية الأولى خارج حدود الدولة ستكون لأبو ظبي. وشرح قائلاً إنه "ثمة ما يمكن عمله مع حاكمها الذكي، لم أتمكن بعد من القفز إلى الإمارات رغم أني المسؤول من الجانب الإسرائيلي عن اتفاقات إبراهيم"، وها هي أمس زيارة مفاجئة أولى إلى الأردن.

تختبئ قصة من خلف تلك الابتسامات الباردة بين المضيف وضيفه،: لا عبد الله ولا نتنياهو هما اللذان بادرا إلى الحدث، بل حاكم الإمارات محمد بن زايد، الذي تخلى عن الزيارة البكر.

واضح لو كان هذا متعلقاً بالملك عبد الله أو بنتنياهو لتأجلت الزيارة. صحيح أن عبد الله كان الزعيم العربي الأول الذي هاتف نتنياهو لتهنئته على انتخابه من جديد، ولكنه خرج في الأسبوع ذاته في مقابلة صحافية حادة في الـ "سي.ان.ان" ضد نتنياهو وحذره من المساس "بخطوطنا الحمراء في القدس". وإذا ما أضفنا إلى ذلك المواجهة التي كانت بين الحراس الإسرائيليين وولي العهد الأردني الأمير حسين، الذي سعى للوصول إلى الأقصى؛ وحجيج بن غفير إلى الحرم؛ وقضية السفير الأردني الذي صده حارس إسرائيلي، قد نفهم أن

العلاقات ليست في ذروتها.

إذن، لماذا حصل هذا؟

هناك سببان: الأول، تستعد أبو ظبي الآن لإنتاج اتفاقات اقتصادية ثلاثية مع إسرائيل ودول رائدة في الشرق الأوسط- مصر والأردن. العلاقات ليست ذات أهمية لها استراتيجياً في منطقة يهدد فيها الكبار "افتراس" الصغار، لذا يسعدها أن تموضع نفسها كمن تصنع "السلام" بين نتنياهو وعبد الله.

لماذا استجاب الأردنيون؟ وها هو عنصر خفي آخر لمنظومة العلاقات. مقربو الملك عبد الله يشتبهون بنتنياهو وولي العهد السعودي محمد بن سلمان بأنهما يحيكان صفقة: نتنياهو يعطي للسعودية "حق وصول موسع" إلى الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس على حساب الأردن، بينما يتخذ السعوديون خطوة علنية أخرى تثبت تسخين العلاقات مع إسرائيل.

الأردنيون خائفون من هذا. كل وسائل الإعلام في الدولة بثت أمس نصاً مشابهاً: "الملك طالب نتنياهو بالحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للأماكن الإسلامية المقدسة في القدس". رابين منح الملك حسين الحيازة في المسجد الأقصى، أما عبد الله فيدفع الرواتب لمئة من رجال الأوقاف، ولا يمكنه أن يتخذ صورة كمن تضررت مكانته في هذا الشأن. وله الآن شريك جديد في الخليج. فهو لا يتلقى منه فقط مساعدة مالية سخية، بل إن بن زايد سيتعاون معه ضد "المؤامرات"، إذا وجدت، من نتنياهو وبن سلمان.

معاريف: محافظ بنك إسرائيل لنتنياهو: التشريع القضائي قد يؤثر على الاقتصاد وخصوصاً الاستثمارات الأجنبية

بقلم يهودا شارون

حذر محافظ بنك إسرائيل البروفيسور أمير يرون في أثناء لقاء عقده أمس مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من آثار التشريع القضائي على وضع الاقتصاد، وهي المرة الأولى التي يلتقي فيها رئيس الوزراء بالمحافظ منذ الانتخابات. جرى اللقاء بمبادرة رئيس الوزراء بعد بضعة أيام من لقاء مشابه عقد مع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش. وفي لقاء أمس، شارك من جانب نتنياهو الوزير في ديوانه رون ديرمر، والبروفيسور آفي سمحون الذي كان في الماضي رئيس المجلس الاقتصادي.

وشارك في اللقاء عن بنك إسرائيل أيضاً رئيس قيادة المحافظ. عاد البروفيسور يرون الأسبوع الماضي من مؤتمر صندوق النقد في دافوس، وطلب منه نتنياهو أن يروي انطباعاته من المؤتمر الدولي. روى المحافظ عن

قلق شركات التصنيف الائتماني الدولية من آثار التشريع القضائي على الاقتصاد والتغييرات التي قد تكون لهذه الخطوات إزاء الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل. رغم ذلك، جرى اللقاء في أجواء طيبة ولم يطلق المحافظ نبوءات غضب، بل عكس روح الأقوال التي سمعها. استمع نتنياهو إلى هذه الأقوال، وسعى للتهدئة وأوضح بأنه على وعي بهذه المواضيع.

أمس، التقى نتنياهو مع وزير المالية سموتريتش لغرض إجمال مبادئ ميزانية الدولة للعامين 2023 – 2024. اتفق الاثنان على مبالغ نفقات الميزانية في إطار الاتفاقات الائتلافية، وعلى نية الحفاظ على سياسة مالية ملجومة وملاءمتها مع السياسة النقدية لبنك إسرائيل. والهدف حماية واستقرار اقتصاد إسرائيل للسنوات الأربع القريبة القادمة. في ختام اللقاء، أُفيد بأنه "قريباً جداً سنجلب لمواطني إسرائيل ميزانية وقانون تسويات مسؤولين، ومداخل نمو وبنى تحتية ستصل إلى كل الطبقات السكانية، وستساعد في مكافحة غلاء المعيشة وستسير بالاقتصاد إلى الأمام. مقابل تخويفات المعارضة وعملها غير المسؤول الذي يستهدف المس بقوة دولة إسرائيل الاقتصادية، فإن الائتلاف متماسك ومسؤول وسيعمل معاً من أجل المواطنين. إن قوة إسرائيل تقاس أيضاً بقوتها الاقتصادية، وسنحرص بإذن الله على أن تبقى كذلك"، كما جاء في البيان.

* * *

هآرتس.. الوسط – اليسار: لن نوهم أنفسنا بالاعتماد على اليمين المعتدل واليهودية الحريدية

بقلم رفيت هيخت

في الوقت الذي يروج فيه الرئيس إسحق هرتسوغ للحوار بشأن الانقلاب القانوني الذي انتهجه وزير العدل ياريف لفين، وبشأن نتنياهو وهو يضلل الإدارة الأمريكية بالإنكليزية حول تشريع يحصل على موافقة واسعة، يتعرض الجمهور الليبرالي في إسرائيل لقصف كثيف بدأ يصل إلى حدود قبيحة (بفضل أعضاء "شاس" في الكنيست على الاقتراح اللطيف والمفجع بإضافة العبارة الأساسية "نثق بالخالق" للأوراق النقدية). هل بقي مكان لا يهاجمون منه؟ المحكمة، المجال العام، السبت، الحق في التظاهر؟ كثيرون يسألون المحتجين ما هي نهاية لعبتهم، أي ما الذي يسعون إليه. يجدر توجيه نفس السؤال للحكومة. إلى أين ينوون شد هذا الوهم النهمي. ما هو المهم لهم في هذا النشاز الذي يخيف الجميع.

رغم تعاظم الضغط الاقتصادي على نتنياهو، والقلق الصحيح والفريد الذي تظهره جهات كثيرة، وعلامات التحذير السخية التي يتلقاها من البلاد والخارج، إلا أن نتنياهو لا يعطي إشارات على نيته وقف هذا السفر الجامح الذي سمح به للفين ولشريكه رئيس لجنة الدستور سمحا روتمان، بفعل ما يريدان بهذه الآلة؛ أي

دولة إسرائيل. إذا ظهر في البداية انطباع بأن نتنياهو قد انجر إلى هذا العمل من أعمال الشغب أو تم أسره على يد حلف المتطرفين الهستيريين المحيط به، فإنه موقفه يترسخ كمؤيد متحمس للمسدس الذي وضعه لفين على رأسه. هنا يطرح سؤال على ماذا أو مع من يمكن التحدث هنا؟

إن توقع هرتسوغ، وبعده بيني غانتس ويئير لبيد، الذين عبروا عن رغبتهم في الحوار، هو أن اليمين الليبرالي العقلاني سيوقف محاولة الانقلاب النظامي. الأمل هو أن تكون دعوة لضبط النفس على صيغة الصافرة التي أسمعها دافيد بيتان، الخصم السياسي للفين، والذي قال "لا يمكن القيام بهذه الخطوة بمطرقة وزنها 10 كغم". هذه احتمالية تبدو ضئيلة حتى أكثر من أمل أن يستيقظ نتنياهو ويوقف هذا الجنون بنفسه.

كل مرة يقرر فيها عضو في الائتلاف مناطحة الوضع الراهن وتحريك الخط نحو دولة شريعة، تثور فوضى معينة في منطقة الليكود – أحياناً يتدخل نتنياهو ويوقف – مثلما في التوبيخ الذي وجهه لوزير الثقافة، ميكي زوهر، هذا الأسبوع، حول مشروع الثقافة يوم السبت. جزء صغير من هذه الطاقة لم يبذله بخصوص خطة تدمير جهاز القضاء. قاعدة الليكود تؤيد هذه الخطة، لأن هذا ما يرددونه في أذنه منذ بضع سنوات، بالأساس بعد تقديم لوائح الاتهام ضد نتنياهو. كل واحد هناك أصبح خبيراً في القانون الدستوري وإرث أهارون براك.

حتى تتكون لدينا فكرة عدم واقعية التوقع من اليمين الليبرالي، يجب النظر إلى المنتخبين الليبراليين في الليكود، الذين كان عليهم الدفاع عنا جميعاً الآن من الكهانية ومن تطاول الحريديين ومن تطرفهم القومي. نفس أعضاء الكنيست "الرسميين" و"المعتدلين" بـ"الطعم الذي كان ذات يوم"، والذين يتمنون النجاح لرئيس الأركان ويرفعون صوراً لأنفسهم وهم يطبخون قبل دخول السبت، وهم يتمنون "شبات شالوم لكل بيت إسرائيل" (إضافة إلى رموز تعبيرية لعلم إسرائيل).

الطريق إلى الفشل المطلق

بعد مبادرة السلام التي قدمها بني غانتس، حان دور يئير لبيد هذا الأسبوع كي يطرح موقفه لخطوة تبث الاعتدال. طلب لبيد من هرتسوغ عقد مؤتمر يشمل أعضاء من جميع ذوي العلاقة للمشاركة في مهمة "تعديل وتحسين جهاز القضاء وتسوية العلاقات بين السلطتين القضائية والتشريعية". لبيد، الذي يحاول البقاء في العربة بعد بضعة أسابيع مشوشة سياسياً، يعطي تأييده لهرتسوغ الخائف، الذي حسب مصادر مطلعة خاب أمله في صمود جهاز القضاء أمام الهجوم عليه.

ثمة ميزة لتبريرات لبيد وغانتس، اللذين يقولان بأنه ومع كل الاحترام للاحتجاج المتصاعد في الشارع، لكن في نهاية المطاف يطير قطار مجنون في لجنة الدستور لا يريد الإبطاء أو الانتظار إلى أن يتم تشغيل جميع محركات الاحتجاج التي ستقرر في النهاية أين ستلتقي. يحاول لبيد وغانتس التوجه لليمين المعتدل الرسمي، الذي عاد في الانتخابات الأخيرة إلى كتلة نتنياهو بعد أن رافق نفتالي بينيت و أييلت شكيد إلى حكومة التغيير. هم يعتقدون أنهم إذا كشفوا الوجه الحقيقي لنتنياهو بأنه كذاب ورافض وشخص مستعد للتضحية بالدولة من أجل مصلحته الشخصية، فإن شيئاً ما في وعي هؤلاء الناس سيتصدع وسينتقلون إلى الأخيار. رغم أن اليمين الليبرالي، العلماني والمتدين، هو جمهور رئيسي وربما لديه القوة لإنقاذ إسرائيل من هجوم الأصوليين، إلا أنه من الصعب التعويل على مثل هذا التغيير. وإجراء محادثات مع حزب لا يظهر أي إشارة تدل على أنه مهتم، يبدو أمراً غير متناسق.

معسكر الوسط – يسار يفضل في هذه الأثناء الذراع الشرقية والاقتصادية، التي تعتبر أكثر تشدداً وتصميماً من الذراع السياسية، التي عانت من فشل مأساوي في الانتخابات. قد يكون هذا ممراً ساذجاً وخطيراً جداً ويقود إلى فشل مطلق، وهو تمرير الخطة بأغلبية ساحقة، التي توجد الآن في الكنيست ولا يمكن نفيها أو التغلب عليها. مع ذلك، لولا التعزز المثير للإعجاب والمتسارع للاحتجاج المدني لما كانت للمعارضة قوة على التفاوض. وحسب تقدير جهات في الائتلاف، يتوقع أن يصل اقتراح لفين إلى القراءة الأولى قبل انتهاء دورة الكنيست الحالية في بداية نيسان القادم. عندما يواجهون أشخاصاً مثل نتنياهو ولفين وسموتريتش وروتمان، فإن الشرط الأول والرئيسي هو أن تعمل جميع الأذرع معاً.

انقلاب خميني مصغر

بين حين وآخر يسمع شعار قديم مبتذل قديم أو نكتة سائدة ترفض الاختفاء. الافتراض الذي يقول بأن الحريديين متسولون مزمنون وتعدديون، سيذهبون وراء صاحب الخزينة، أي صاحب خزينة، بما في ذلك الإيمان بالمناورات التي قاموا بنشرها هم أنفسهم قبل الانتخابات، التي بحسبها ربما سينضمون لغانتس، هذه الأقوال موثوقة مثل الأقوال التي يقولها نتنياهو. من يشاهد أعضاء الكنيست من "يهدوت هتوراة" أو من "شاس" في النقاشات التي يتم إجراؤها في لجنة الدستور أو يستمع اليهم في المقابلات يفهم الوضع. منتخبو الجمهور الحريدي يتفوقون الآن على نظرائهم الكهانيين، سواء في الحرب الضروس التي شنوها على الديمقراطية وعلى مؤسساتها أو في عدائهم الشديد لأشكال الحياة الليبرالية في إسرائيل.

قد يكون هذا ثمل القوة عقب الإنجاز الذي حققوه في الانتخابات، أو رداً مضاداً وغاضباً بشكل خاص على حكومة التغيير، التي حكمت عليهم بالبقاء في المعارضة، ولكن الحقيقة أن الحريديين لم يكونوا مع اليسار في يوم ما، باستثناء فترة صغيرة لحكومة أوسلو وشاس في داخلها، وهم كما يبدو لم يكونوا في أي وقت معه. من يتوقع اعتدال الحريديين ويخفف بشكل قليل قبضة الكهانية والفاشية الحديدية، سيكتشف أنهم في الأصل ضمن ثورة خمينية مصغرة خاصة بهم.

* * *

إسرائيل اليوم: حكومة اليمين: بناء آلاف الوحدات وضخ مئات آلاف المستوطنين في الضفة الغربية

بقلم ماتي توخفيلد

تواصل حكومة اليمين برئاسة رئيس الوزراء نتنياهو، الثورة التالية التي ستثير الأصداء: إصلاح الاستيطان في "يهودا والسامرة". فمنذ إقامة الحكومة، وعلى خلفية محاولة تسوية مجالات المسؤولية بين وزير الدفاع يوآف غالنت ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش الذي يعمل وزيراً في وزارة الدفاع، تبحث في صفوفها هذه الأيام سلسلة طويلة من الخطوات المهمة وغير المسبوقة لتسوية المستوطنات اليهودية في "يهودا والسامرة".
أثناء لقاء غالنت مع رؤساء المستوطنات في "المناطق" [الضفة الغربية]، انكشفت بعض من الخطوات المخطط لها (إضافة إلى المواضيع المتعلقة بـ"المناطق" وتظهر في الاتفاقات الائتلافية: شرعنة مستوطنة "أفيتار"، وتغيير قانون فك الارتباط بحيث يسمح بأعمال المدرسة الدينية في مستوطنة "حومش"، وربط الاستيطان الجديد بشبكات البنى التحتية، وغيرها). ومن بين الخطوات التي تخطط الحكومة لإخراجها إلى حيز التنفيذ: اجتماع فوري لمجلس التخطيط الأعلى في "المناطق" لإقرار آلاف مخططات البناء التي توقفت في السنة والنصف الأخيرتين في فترة الحكومة السابقة، وإقرار نحو 18 ألف وحدة سكن جديدة في الأشهر القريبة القادمة. كما سيتقرر بأن مجلس التخطيط الأعلى الذي انعقد مرتين فقط في عهد نفتالي بينيت ويئير لبيد كرئيسي وزراء، ومرة واحدة كل ثلاثة أشهر في عهد حكومات نتنياهو، سينعقد الآن مرة في الشهر.
وستتشكل إلى جانبه "لجنة تخطيط عليا صغيرة" لإقرار بناء وحدات لغير السكن، مثل رياض الأطفال، ومبان صناعية، بحيث تنعقد بشكل أكثر تواتراً، كل أسبوع – أسبوعين لإقرار المخططات.

محور التفافي وزارة الدفاع

يفهم من هذا أن الهدف المتحقق الذي حدده وزراء الحكومة الحالية لأنفسهم هو إضافة مئات آلاف من السكان الجدد في "يهودا والسامرة" في السنوات القادمة. لذا، فإن البشرى التالية مهمة أيضاً للاستيطان:

بدلاً من خمسة تواقيع القيادة السياسية، اللازمة الآن في إجراءات التخطيط والبناء، سينخفض عدد التواقيع إلى اثنين أو ثلاثة فقط. والتقدير أنها خطوة ستقلص الإجراءات لكل وحدة سكن، من التخطيط وحتى البناء العملي، بأشهر طويلة وستزيد وتيرة البناء في المستوطنات.

وثمة قرار آخر يتبلور هذه الأيام، وهو "تمدين" الإدارة المدنية وإدخال وزارات حكومية أخرى إلى التسوية التي تتمكن فيها هذه الوزارات من الوقوف مباشرة أمام السلطات وأمام المواطنين دون حاجة إلى وساطة وزارة الدفاع وقائد المنطقة الوسطى. وأمس، انعقد لقاء ثلاثي بين غالنت والوزير سموتريتش ونتنياهو، لتسوية نقل الصلاحيات المدنية لمسؤولية سموتريتش. ثمة من سيرى في ذلك محوراً التفافياً على وزارة الدفاع والجيش. على أي حال، يفترض بهذا القرار أن "يطبع" حياة سكان المناطق ويساويها بحياة باقي السكان في أرجاء البلاد. وفي هذا الإطار سيتشدد مثلاً إنفاذ وزارة حماية البيئة، بحيث تتمكن من الرقابة والإنفاذ المباشرين على المجاري غير الخاضعة للرقابة، وحرب النفايات، ودفن النفايات بشكل غير قانوني في البلدات العربية في المنطقة.

ثمة اقتراح آخر يبحث الآن بجدية وتلقّى تعبيراً في لقاء رؤساء المستوطنات مع وزير الدفاع، وهو تغيير المعطيات الرسمية للوزارات الحكومية ذات الصلة، وبدلاً من نصف مليون نسمة في "المناطق" يصل عددهم إلى 2.5 مليون، بمن فيهم السكان العرب. والمنطق الذي يقف خلف الخطوة هو أنه عند السعي إلى تخطيط لشق طريق أو استخدام آخر للبنى التحتية في الميدان، فلا يكون الرقم الحقيقي للمسافرين على الطريق أو المستخدمين لتلك البنية التحتية هو عدد السكان اليهود، بل والعرب أيضاً. ويمكن لآخرين أن يروا في مثل هذا القرار إذا ما اتخذ، ضماً صغيراً، ضماً يحصي "عرب المناطق" في عدد سكان المنطقة ممن يتلقون خدمة من دولة إسرائيل في مجالات معينة. وثمة قرارات أخرى تبحث الآن قبيل القرار النهائي للحكومة، منها: استكمال مشاريع توقفت في فترة الحكومة السابقة، ولا سيما شق طرق وتطوير طرق قائمة؛ وإضافة عناصر أمن في الطرق ومحيط المستوطنات، كالكاميرات، والأسيجة ووسائل حماية متطورة أخرى، وزيادة الرقابة على قوانين الحركة؛ وإضافة قوة بشرية لأحداث هذه الحراسات في المنطقة.

* * *

نشرة "تقويم استراتيجي": إسرائيل في 2023: هزات جيوسياسية خارجية تلتقي مع التحدّيات الداخلية (1من2)

بقلم: رئيس معهد بحوث الأمن القومي مناويل تريختنبرغ

تميزت سنة 2022 بتسريع العمليات في الفضاء العالمي والإقليمي والإسرائيلي – الفلسطيني والداخلي

الإسرائيلي، التي تتحدى الأمن القومي لإسرائيل، وتتحدى نظريات وتوجهات سياسية قائمة، وتقتضي بناء على ذلك إعادة تقدير للواقع الآخذ في التشكل وبلورة سياسية وفقاً لذلك. جزء من هذه العمليات وصل خلال العام 2022 إلى انعطافة واضحة في الوقت الذي تواصل فيه التحديات الأخرى التطور بالتدريج، ما يجعل إعادة التفكير بخصوص النظريات الاستراتيجية السائدة صعبة، رغم الأخطار التي تنطوي على استمرار الوضع القائم. من بين العمليات التي وصلت في السنة الماضية إلى انعطافة، والتي لم تعد تسمح بالتمسك بالنماذج القائمة، تبرز ثلاث عمليات:

1 -ازدياد حدة المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، التي بدأت في فترة ولاية الرئيس باراك أوباما وتحولت في العام 2022 إلى مواجهة واضحة ومتعددة الأبعاد بين دولتين عظميين، والتي أصبحت المشكل الرئيسي للساحة الجيوسياسية العالمية.

2 -الخطوات العنيفة التي اتخذتها روسيا تجاه أوكرانيا منذ ضمها لشبه جزيرة القرم في 2014، وتطورت في السنوات التالية ووصلت في 2022 إلى حرب شاملة على أراضي أوكرانيا، والتي تهز السلم الأوروبي الذي ساد في القارة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

3 -السعي الذي لا ينقطع لإيران من أجل التوصل إلى الذرة حوّلها في 2022 إلى دولة عتبة نووية بالفعل، وذلك في ظل غياب إطار مقيد لاتفاق (ج.سي.بي.أو.إي، تحول إلى "شخص يمشي وهو ميت")، وإزاء عدم استعداد الولايات المتحدة لأن تضع أمامها تهديدا رادعا موثوقا.

هذه العمليات متشابكة ببعضها، وتثير عدداً من الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل. هكذا تدفع المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وغزو روسيا لأوكرانيا إسرائيل إلى اختيار جانب، خلافا لسياستها حتى الآن، حيث أقامت إسرائيل في السنوات الأخيرة علاقات متشعبة، سواء مع الصين أو مع روسيا، ساعدتها اقتصاديا وسياسيا. الضغط المتزايد على إسرائيل للتمحور في هذا السياق يضع أمامها معضلات ثقيلة الوزن، وتغيير السياسة في أعقاب ذلك يمكن أن يقلص بشكل كبير فضاء مناورتها السياسية – الأمنية. إضافة إلى ذلك تركز الولايات المتحدة على المواجهة مع الصين ومع روسيا، لذلك فهي مستعدة أقل بكثير مما كانت في السابق لتدخلها في الشرق الأوسط أو اتخاذ مبادرات بخصوص المنطقة.

بخصوص ايران فإن تحولها فعليا إلى دولة حافة نووية (حتى لو كان بدون إعلان رسمي) في حين تستمر جهودها للتمركز في أرجاء المنطقة هي بلا شك التهديد الحقيقي الأكبر على إسرائيل، التي لا يوجد لها الآن أي خيارات مواجهة مرضية. إلى جانب ذلك التعاون بين ايران وروسيا في حربها في أوكرانيا ثمة تحد كبير آخر،

سواء بمعنى إمكانية التسلح بوسائل قتالية متطورة أو من ناحية الدعم السياسي – الاقتصادي الذي يمكن لروسيا أن تقدمه لها.

إلى جانب الأخطار الواضحة يوجد في انضاج هذه الخطوات أيضا جانب إيجابي وهو الوضوح: الشك الذي يرافق بشكل عام التدرج والرغبة في تصديق أن ما كان هو ما سيكون، سحق تحت قطعية التغيير – كمية اليورانيوم المخصب بمستوى 60 في المئة بحوزة ايران، التي تكفي لإنتاج اكثر من قنبلة نووية واحدة، وأيضا الغزو البري الروسي حتى ضواحي كييف، لا تترك أي شك، سواء بخصوص النوايا أو بخصوص التداعيات المصيرية لهذه الخطوات.

في المقابل، في دولة إسرائيل نفسها وفي محيطها تحدث عمليات خطيرة لا تقل عن ذلك، حتى لو تم تسريعها في السنة الماضية إلا أنها لم تصل إلى انعطافة حادة. تضع هذه تحديا مزدوجا ومضاعفا، حيث من الصعب جدا إحداث تغيير مفاهيمي وسياسي طالما أنه لا تتم رؤية مقابل جوهري في الواقع وعلى مستوى التهديدات المترتبة عليه. هذه الخطوات تحدث في ثلاثة سياقات رئيسة:

الساحة الفلسطينية

واصلت السلطة الفلسطينية الضعف وفقدان السيطرة على الأرض، خاصة في "السامرة"، في الوقت الذي تجري فيه معركة وراثة الرئيس محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية دون أن يظهر وريث متفق عليه، ودون أن يتم إعداد آلية لنقل السلطة بشكل مرتب. الفراغ الحكومي في مناطق السلطة، إلى جانب غياب افق سياسي، دفعا موجة عمليات متفرقة وتنظيمات محلية مثل "عرين الأسود"، وهذه حثت إسرائيل على اتخاذ نشاطات متزايدة هناك، وزادت بدرجة ملحوظة الإمكانية الكامنة لاندلاع مواجهات واسعة. في موازاة ذلك يتسع مشروع الاستيطان في "يهودا" و"السامرة" من خلال الانزلاق الفعلي إلى واقع "دولة واحدة"، الذي يهدد باستبعاد خيارات مستقبلية لاتفاق، يتحدى دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. الأخطار التي تكتنف هذه العمليات يمكن أن تتعاظم إزاء تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، تؤيد بشكل صريح تعميق التمسك بكل أجزاء "ارض إسرائيل"، وحتى الضم. كل ذلك يمكن أن يصعب جدا على إسرائيل في الساحة الدولية، لا سيما في مواجهتها للتهديد الإيراني.

الساحة الداخلية

ازداد التوتر بين القطاعات والمعسكرات المختلفة في إسرائيل جدا في السنة الماضية، يرافقها تقاطب وتطرف على الصعيد السياسي. الائتلاف الذي تشكل في أعقاب انتخابات الكنيست الـ 25 يطرح أجندة يمينية واضحة، يراها جزء كبير من الجمهور أجندة متطرفة بل مهددة لروح دولة إسرائيل كدولة يهودية

وديمقراطية، في حين أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع ممزق ومقسم أكثر من أي وقت مضى، بعد انتهاء اربع سنوات على عدم الاستقرار السياسي والتحريض ونزع الشرعية المتبادلة. كل ذلك يطرح علامات استفهام مقلقة بخصوص القدرة على الحفاظ على أسس النظام الديمقراطي، واستقلالية منظومة القضاء وإنفاذ القانون، والتوازنات على صعيد الدين والدولة وأيضا حقوق الفرد. تشكل علامات الاستفهام هذه تهديدا للأمن القومي الإسرائيلي، سواء في أعقاب إمكانية كامنة لاندلاعات عنيفة على شاكلة "حارس الأسوار"، ولا يقل عن ذلك أهمية بسبب المس بشعور التضامن والتماهي مع الجماعة، وهي أمور حيوية لاستمرار تحمل عبء مواجهة التحديات ثقيلة الوزن من الخارج.

العلاقات مع أميركا ومع الجاليات اليهودية

العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، والتي هي ذخر كبير للأمن القومي في إسرائيل، يتم تحديها من خلال تحديات سياسية – اجتماعية أميركية داخلية، وعلى يد ابتعاد الجاليات اليهودية هناك عن إسرائيل، ضمن أمور أخرى، ردا على ما يحدث في إسرائيل نفسها. تعزز التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي الأميركي من جهة، والتحدي في اليمين تجاه النخب التي ينتمي إليها جزء كبير من يهود شرق الولايات المتحدة من جهة أخرى، ضعضع قواعد الدعم لإسرائيل، وكذلك مكانة الجاليات اليهودية. الاهتمام المتضائل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إلى جانب تشكيل حكومة يمينية واضحة في إسرائيل في الوقت الذي تمسك فيه الإدارة الأميركية بأجندة ليبرالية، تزيد خطوات الابتعاد. تهدد هذه العمليات بقضم الدعم التقليدي الأميركي لإسرائيل في كل المجالات – السياسية والأمنية والاقتصادية – وهكذا المس بشكل كبير بالمكانة الدولية والإقليمية لإسرائيل، بقوتها الاقتصادية، وقدرتها على مواجهة التهديدات الرئيسة عليها، وعلى رأسها ايران.

* * *

تحذيرات من تداعيات خطة الإصلاحات القضائية على اقتصاد دولة الاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

حذرت أوساط اقتصادية رفيعة المستوى من أن إجراءات حكومة بنيامين نتنياهو، من شأنها أن تؤثر سلباً على التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال، ما سيلقي بظلاله السوداء على الاقتصاد الإسرائيلي الذي يحسب نفسه من اقتصادات الدول المتقدمة .

البروفيسور يعقوب فرانكل المحافظ السابق لبنك إسرائيل، والحائز على جائزة إسرائيل للاقتصاد، أكد أنه "يجب وضع علامة تحذير حمراء من السياسات التي تطبقها الحكومة الحالية، لاسيما على صعيد الإجراءات القانونية، لأنها ستلحق الضرر بالتصنيف الائتماني لإسرائيل، وتضر بشدة باقتصادها." وتابع في مقابلة على

"**القناة 12** "العبرية، وترجمتها "عربي21"، قائلا: "هذا ليس توقعًا، بل منبه يدعو للاستيقاظ، وهذا لعب بالنار، وسيؤدي إلى خطر حقيقي، لأن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والمستثمرين من خارج الدولة، وكلما وصلت المزيد من الاستثمارات إليها، فقد نمت الدولة بشكل أفضل، وهذا يرفع مستوى معيشة سكانها ." وأضاف أن "دولا شبيهة جرت فيها تطورات قانونية تركت أصداءها السلبية على اقتصادها، ومنها المجر وبولندا وتركيا والأرجنتين وروسيا. أنا متأكد أن الحكومة لم تجر مناقشة اقتصادية جادة تنظر في العواقب الاقتصادية لهذه الإجراءات، وماذا ستفعل لصورة إسرائيل في الأسواق العالمية، لأن المستثمرين سيفكرون الآن مرتين قبل القدوم لإسرائيل، لأنه قد ينفد صبرهم، ويريدون أن يعرفوا حقيقة عدم وجود فوضى في إسرائيل."

وكشف النقاب أن "انخفاض التصنيف الائتماني لإسرائيل بسبب التطورات الحكومية يعني من الناحية العملية أن الفائدة التي سيتعين دفعها على الفور، أعلى، وسيدفع جميع الإسرائيليين ثمن ذلك، في الرهون العقارية وبطاقات الائتمان وغيرهما، وهذا ليس الوقت المناسب لمثل هذه الصدمات، اليوم هناك دول تعاني من أزمات كبيرة، والناس يفرون من روسيا، ويخرجون من الصين، ومن صالح إسرائيل جذبهم إليها، إن رأوا الأوضاع فيها مناسبة."

في الوقت ذاته، حذر أكثر من 270 من الاقتصاديين ومديري الأعمال والأكاديميين والرؤساء السابقين للمجلس الاقتصادي الوطني وكبار المسؤولين في بنك إسرائيل من الإجراءات القانونية الحكومية، بوصفها خطرا على مستقبل الاقتصاد في إسرائيل، ووقعوا وثيقة تحذر من تنفيذ هذه الإجراءات، لأنها ستلحق ضررا غير مسبوق بالاقتصاد الإسرائيلي.

شاكيد إيلات مراسلة صحيفة **يديعوت أحرونوت**، نقلت عن "المئات من أعضاء هيئة التدريس في مجالات الاقتصاد والإدارة من جامعات وكليات في إسرائيل وحول العالم، احتجاجهم على إعلان رأي بشأن الضرر المتوقع للاقتصاد الإسرائيلي نتيجة تنفيذ الإصلاحات المخطط لها في النظام القضائي، وحذروا بشدة من المبادرات الحالية للتحالف الحكومي، وتعني تغييرا جوهريا في النظام القضائي الإسرائيلي، والخطر على مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي." وأضافت في تقريرها" أن "هذه العريضة جاءت عقب تحذير محافظ بنك إسرائيل لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من إلحاق الضرر بالتصنيف الائتماني لإسرائيل في ظل الإجراءات القانونية، ومن أهم الموقعين عليها الرئيسان السابقان للمجلس الاقتصادي الوطني يوجين كيندال ومانويل تراختنبرغ، والمحافظان السابقان لبنك إسرائيل تسفيكا إيكشتاين وأبيا سبيفاك؛ والمدير العام السابق لوزارة المالية آفي بن بيست، وكلّ من إيتان شاشينسكي ويوسي زيرا ودانييل كانيمان وميشيل سترافشينسكي وأودي نيسان وموشيه حزان ودان بن دافيد ورافي ميلنيك وآخرين ."

يتخوف الاقتصاديون الإسرائيليون من أن الأضرار التي ستلحق باستقلال القضاء ستزيد بشكل كبير من احتمالية إلحاق الضرر بالتصنيف الائتماني لدولة الاحتلال، وزيادة هروب رؤوس أموال الشركات

الإسرائيلية، ونقل شركات التكنولوجيا الفائقة لمراكزها خارج حدود الدولة، والمساس بالحقوق الفردية بسبب ضعف النظام القضائي، ما سيترك آثاره على تنامي ظاهرة "هجرة الأدمغة"، ويكون له عواقب على المرونة الاقتصادية للدولة.

* * *

تحقيق استقصائي يكشف دورا خطيرا لمعهد بحثي في تغيير هوية الاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

وسط الخلافات الإسرائيلية المحتدمة حول ما تعرف بـ"الإصلاحات القانونية"، كشف النقاب عن الدور الخطير غير المرئي لمنتدى بحثي يضم 150 باحثًا، وميزانية سنوية تبلغ 40 مليون شيكل، بهدف واحد هو تغيير هوية دولة الاحتلال، وقد تبين أن لديه تأثيرا كبيرا لا يمكن تصوره على حكومة الاحتلال، وإلى حد كبير أيضًا على الانقلاب القانوني الذي تخطط له. والحديث يدور عن "منتدى كهلات: نحو سيادة قومية وحرية الفرد"، ورغم أن كثيرا من الإسرائيليين لا يعرفون عنه الكثير، فإنه يقوم بالعمل وراء الكواليس؛ لمزيد من إحداث تغييرات جوهرية في هوية الدولة الإسرائيلية.

كشف عومري مانيف، مراسل القناة 12، أن "ما يقوم به رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير القضاء ياريف ليفين من تغييرات مفصلية في دولة الاحتلال يقف خلفه معهد أبحاث واحد لم يسمع به سوى القليل من الإسرائيليين حتى قبل أسابيع قليلة، وهو منتدى "كهلات"، الذي يعمل من أحد عشر عاما، وهو ينتظر هذه اللحظة، حتى أن مقطع فيديو نشره في ديسمبر 2022 أظهر الرغبة في إصلاح النظام القضائي، معتبرا تشكيل الحكومة الحالية الفرصة الأخيرة." وأضاف في تحقيق استقصائي "أننا "أمام الهيئة الأكثر نفوذاً على الحكومة الإسرائيلية، فباحثو المنتدى يقفون وراء الانقلاب القانوني الجاري إحداثه في دولة الاحتلال، من خلال إصدار دراسات المواطنة وقانون الجنسية، وهم المبادرون إلى خطاب مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي السابق، الذي أحدث تغييرًا في موقف الولايات المتحدة بشأن المستوطنات، ووراء مطالبة بيتسلئيل سموتريتش بتولي الإدارة المدنية." وأشار إلى أن "البروفيسور موشيه كوبل هو رئيس المنتدى المولود في ولاية مانهاتن، ويعيش اليوم بمستوطنة إفرات، وحريص على البقاء بعيدًا عن الأضواء، ولديه اليوم 150 باحثا و40 مليون شيكل ميزانية سنوية، وهدفه منذ اللحظة الأولى تغيير دولة إسرائيل، وهو مشروع ضخم، بدأه بإعادة كتابة ويكيبيديا الخاصة بالدولة، وإعداد ملفات سياسية عن القضاة والمرشحين القضائيين، وتوفير التدريب للسياسيين ومستشاريهم في بداية كل فصل دراسي، كما يكتب إصلاحات للوزارات الحكومية، ويصوغ مشاريع قوانين مفصلة."

وأكد أن "هذا المعهد البحثي نجح في إحداث تأثير دراماتيكي على السياسيين الإسرائيليين، ولديه هدف بعيد

المدى بإيجاد صورة جديدة للدولة، ويعمل معه في الهيئة الاستشارية أفضل الباحثين، رغم أنه في الحقيقة ذو مواقف يمينية متطرفة للغاية، ويعمل السياسيون اليمينيون في الكنيست في خدمته، حتى أن أغنى سياسي في إسرائيل، وهو وزير الاقتصاد نير بركات، جمع مليون دولار لمشروع تجنيد موظفين من الليكود من خلال هذا المنتدى، ويصب عشرات ملايين الشواقل سنويًا في معهد الأبحاث الأكثر نفوذاً في إسرائيل." وكشف أن "اثنين من اليهود الأمريكيين يعملان بشكل رئيسي لصالح المعهد، أولهما جيفري ياس أحد أغنى خمسين شخصًا في العالم اليوم، والمؤيد للجمهوريين، وثانيهما الملياردير آرثر دانشيك الشريك التجاري لياس، ويشاركه وجهة نظر مماثلة، ويزور إسرائيل كثيرًا."

الرئيس التنفيذي للمنتدى، مائير روبين، زعم أن "الإصلاحات القانونية التي تدعو لها الحكومة الإسرائيلية الحالية معتدلة، ومن حق المشرّع الإسرائيلي إلغاء مؤسسة المحكمة العليا بشكل كامل، بزعم أنه يمكن لدولة أن تكون ديمقراطية حتى دون مؤسسة محكمة عليا، مع العلم أن هذه الخطوة ليست سوى المرحلة الأولى كما أعلن وزير القضاء ياريف ليفين."

تكشف هذه المعلومات الجديدة عن الدور الخطير الذي تقوم به مؤسسات البحث الأكاديمية في دولة الاحتلال، لخدمة برامجها الاستيطانية واليمينية، من خلال ثوب مهني خارجي، لكنه في داخله مشروع استعماري كولونيالي يحاول تسويق المشاريع الاحتلالية لدى المنظومة الدولية، من خلال تدريب آلاف النشطاء من مئات المنظمات والشركات والوزارات الحكومية والجمعيات من اليسار واليمين، بما في ذلك المتطرفون.

* * *

دراسة إسرائيلية: مواقف عنصرية للمتدينين اليهود تهدد دولة الاحتلال

ترجمة: - عدنان أبو عامر . موقع عربي21

مع تنامي قوتهم التصويتية في الانتخابات الأخيرة، أظهرت دراسة إسرائيلية جديدة معطيات مقلقة عن مواقف اليهود المتدينين، ممن يعتقدون أن اليهود يستحقون حقوقًا أكثر من الفلسطينيين داخل دولة الاحتلال، ويشهدون بأن العيش بجوار الفلسطينيين يشكل مصدر قلق لهم، ويعتقدون أن الحاخامات فقط، وليس الدولة، هم من يجب أن يقرروا الأمور المتعلقة بالشؤون الدينية.

كشف البروفيسور داني ستاتمان الباحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والمحاضر بجامعة حيفا، أن "ما يعتبره المتدينون اليهود من مظلومية يواجهونها في دولة الاحتلال الليبرالية كلام غير دقيق، بزعم أنها لا تحترم حقهم في التعليم وفقًا لعقيدتهم، وحقهم في حرية الدين والسكن، لأن هذه اللغة تخفي حقيقة قاتمة ومخيفة ومنافقة يستعين بها هؤلاء، مما يشير بشكل أساسي للخطر الكبير المتوقع على المجتمع الإسرائيلي

أمام تقوية السلطة السياسية للمتشددين اليهود، ممن تدهورت مواقفهم على مدى السنوات العشرين الماضية، وهم الآن يمثلون أخطر ظاهرة في المجتمع الإسرائيلي." وأضاف في مقال نشره موقع ويللا أنه "مع زيادة قوتهم السياسية، من المرجح أن المتدينين اليهود سيشرعون باتخاذ تدابير من شأنها الإضرار بالدولة، وسيعطون زخماً لمثل هذه الإجراءات من السياسيين الآخرين، من خلال شراكتهم السياسية في الائتلاف الحكومي القائم اليوم، مع العلم أن هؤلاء الحريديم لا يتكونون من قطعة واحدة، حتى لو كان 80في المئة منهم يشغلون مواقع بعينها، وفي الوقت ذاته فإن الجمهور الإسرائيلي القومي المتطرف من غير المتدينين يمكن احتسابه كمجموعة فرعية في التيار الديني."

وأشار إلى أن "نتائج آخر دراسة أجراها المعهد تكشف أن مواقف المتدينين اليهود تجاه فلسطيني 48 عنصرية، ويعتقد 75في المئة منهم أن اليهود يستحقون حقوقًا أكثر من الفلسطينيين، ويرى 65في المئة أن إسرائيل يجب أن تخصص ميزانيات للمجتمع اليهودي تختلف عن نظيره الفلسطيني، مع أن اليهود العلمانيين يدعمون التمييز ضد الفلسطينيين، لكن عنصرية الحريديين ضدهم أكبر بأربعة أضعاف من العلمانيين، بل إن العنصرية تطال مهاجري الاتحاد السوفياتي السابق من غير اليهود والعمال الأجانب." وأوضح أن "69في المئة من المتدينين المتطرفين يعتقدون بأن الحاخامات فقط هم من عليهم اتخاذ قرار بشأن مسائل الدين والدولة، ووافق 22في المئة على أن هذه الصلاحية يجب أن تكون في أيدي الحاخامات والسياسيين معًا، ويظهر الجمع بين هذين الجوابين أن 90في المئة من الأرثوذكس المتطرفين يعتقدون أن الحاخامات أو الحاخامات مع السياسيين، يجب أن تتمتع بسلطة اتخاذ القرار بشأن مسائل الدين والدولة، بدلاً من الكنيست، الذي إن قرر تقليص تمويل المدارس الدينية، أو إلزام طلابها بأداء الخدمة العسكرية، فسيكون هذا عملاً غير شرعي."

وأكد أن "مسائل الشؤون الخارجية والأمن، فغالبية الحريديم بنسبة 54في المئة يعتقدون أن القرارات يجب أن يتخذها الحاخامات فقط، و20في المئة رأوا أنها من صلاحية الحاخامات والسياسيين معًا، مما يجعل من هذه المواقف تشكل تهديدا حقيقيا للدولة الإسرائيلية، والتضامن بين سكانها، وتكشف عن فجوة واسعة لا يمكن فهمها بين خطابهم للمظلومية، وسلوكهم العنصري، لأن 40في المئة يعتقدون أن الدولة لا تسمح لهم بالحفاظ على نمط حياتهم بدرجة كافية، ويعتقد 82% وهي أغلبية كبيرة أن هناك إكراهًا معاديًا للدين في إسرائيل."

وتكشف هذه المعطيات الإحصائية الحديثة عن مواقف قومية وعنصرية للمتدينين اليهود، من شأنها أن تهدد على المدى الطويل بانهيار دولة الاحتلال اقتصاديًا، وفي الوقت ذاته تعمل على تعميق الانفصال والعزلة عن المجتمع الإسرائيلي، مما سيزيد من الفجوات الاجتماعية والسكانية، ويرفع من حدة الاستقطابات الداخلية، ويعزز نظرية "بيت العنكبوت."

* * *

عشية زيارة بلينكن: إسرائيل تدفع خطوات لشرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية

ترجمة: - بلال ضاهر. موقع عرب 48

يتوقع أن تبحث الحكومة الإسرائيلية خلال اجتماعها الأسبوعي، يوم الأحد المقبل، مخططات تهدف إلى شرعنة عشرات البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، حسبما ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" اليوم، الخميس. ويأتي ذلك عشية زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى إسرائيل التي سيصلها يوم الإثنين المقبل. وينص الاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود والصهيونية الدينية على شرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية، بتكلفة مليارات الشواكل، بقرار حكومي خلال 60 يوما منذ تشكيل، بعد تشكيل طاقم خاص برئاسة نتنياهو خلال 30 يوما منذ تشكيل الحكومة.

وبحسب الصحيفة، فإنه خلال 18 شهرا ستتم شرعنة جميع البؤر الاستيطانية العشوائية والمباني التي أقيمت في المستوطنات من دون قرار حكومي، بما يشمل ربطها بشبكتي الماء والكهرباء وبناء مبان عامة وبنية تحتية شاملة. وستمول الحكومة الإسرائيلية، بحسب الاتفاق الائتلافي، التخطيط وربط واستئناف وتحسين البنية التحتية ومواقع أمنية، من خلال رصد ميزانية بمبلغ 180 مليون شيكل، من خلال "وزارة النقب والجليل والمناعة القومية." وسيطرح وزير النقب والجليل والمناعة القومية، يتسحاق فاسيرلاوف، من حزب "عوتسما يهوديت"، خلال اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي، ثلاثة مخططات لبدء خطوات شرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية، وتشمل إقامة دائرة خاصة للبؤر الاستيطانية العشوائية تحت اسم "الاستيطان الشبابي" في وزارته.واعتبر فاسيرلاوف خلال جولة في بؤر استيطانية في جنوب جبل الخليل، أمس، أن "الاستيطان الشبابي أقيم بدعم الحكومة، ولن يحدث أنه خلال ولايتنا لن تكون هناك بنية تحتية وماء وكهرباء بشكل منظم، بينما تجري المياه ويوجد كهرباء في القرى (العربية) غير القانونية."

وكانت نائبة المستشار القضائية للحكومة قد صادقت، في نيسان/أبريل الماضي، على ربط البؤر الاستيطانية العشوائية بالكهرباء، وهو ما وصفه وزير القضاء السابق، غدعون ساعر، بأنه "خطوة هامة."

* * *

يديعوت: الساحة الدولية أمام التصدعات التي برزت في الديمقراطية بإسرائيل

ترجمة: فاتن أيوب. أطلس للدراسات الإسرائيلية

بقلم مسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، سفير إسرائيل في قبرص، ومستشار في السفارة في لندن. ميخائيل هراري

إن التطورات الدراماتيكية في إسرائيل منذ تشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل تترك المجتمع الدولي والإقليمي على حد سواء، صامتين ومرتبكين. يتساءل الكثيرون إلى أين تتجه إسرائيل، وإلى أي مدى تشير التغييرات في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة التشكيل غير العادي للحكومة الحالية، إلى تغيير حاد في اتجاه الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

من المهم للغاية التمييز بوضوح على الساحة الدولية بين معسكرين رئيسيين للبلدان. أولاً، البلدان والحكومات التي تشهد بالفعل تعزيز قوة التيار المحافظ - القومي - الشعبوي، والتي يظهر فيها ضرر كبير للديمقراطية ومؤسساتها، مثل بولندا، المجر والبرازيل (أيام بولسونارو)، وحتى الولايات المتحدة (أيام ترامب حتى يومنا هذا). في هذه الساحات، التطورات في إسرائيل ليست مبشرة بالنسبة لهم، فهي تنذر بالضرورة بتغيير في الاتجاه السلبي.

هذا الحال لا ينطبق على الدول الغربية الليبرالية، بما في ذلك إسرائيل. الحيرة والارتباك واضحان، خاصة ربما في ضوء حقيقة أن رئيس الحكومة الحالي نتنياهو معروف جيدًا بالنسبة لهم. رغم الخلافات السياسية معه، خاصة فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لم يكن هذا هو الحال في السياق الديمقراطي – التعددي. في هذا الوقت، يتحد الانحدار الديمقراطي والخلافات حول الصراع الفلسطيني معًا لخلق وضع سياسي لم يسبق له مثيل مسبقًا.

الصورة مربكة بالأخص في ضوء حقيقة أن معظم الحكومات الليبرالية في الغرب، تحرص بشكل عام على تجنب النقد المباشر. فهم يسعون لإبقاء قنوات الاتصال والعمل مع الحكومة في إسرائيل مفتوحة، مع احترام قواعد اللعب الديمقراطية التي أدت إلى انتخابها وتأسيسها، وأمل أن ما يتوقع حدوثه لا يصبح حقيقة. علاوة على ذلك، هم يتقاسمون مع إسرائيل أيضًا مصالح مشتركة، مثل كبح سعي إيران لامتلاك قدرة نووية عسكرية، تعزيز عمليات التعاون والاستقرار في المنطقة، وبالطبع التركيز الواضح على الحرب في أوكرانيا.

هذا الصمت (النسبي)، بما في ذلك صمت الدول العربية، قد يُساء فهمه في إسرائيل. إنه لا يدل على رباطة جأش، أبعد من ذلك. إنه يشير إلى قلق وارتباك. إنه يُشير في العالم العربي إلى تساؤل إل أين تتجه إسرائيل، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على تلاقي المصالح التي تعززت معها في السنوات الأخيرة. وتشعر هذه الدول بالقلق من تداعيات السياسة الجديدة على الساحة الفلسطينية، وامتدادها إلى ساحتها الداخلية. أولاً وقبل كل شيء الحديث عن الأردن، التي بدأت بالفعل بإطلاق أصوات في هذا الاتجاه، ومصر (التي تواجه أزمة اقتصادية خطيرة ومقلقة). حتى الأصوات القادمة من السعودية، حيث يعلق نتنياهو آماله على تحقيق تقدم معها، شددت كثيرًا على القضية الفلسطينية في الأيام الأخيرة. هناك من سيتساءل أيضًا، وربما حتى بإبداء

بعض الرضا، عن درجة صحة خطاب "شبكة العنكبوت" من منزل زعيم حزب الله منذ عام 2000، فيما يتعلق بصلابة المجتمع في إسرائيل.

التحدي المستمر، الذي يكمن في أساس دراسة تطورات من هذا النوع، يركز على السؤال الاستراتيجي: أين هو الخط، أو نقطة التحول، بين بلد يُنظر إليه على أنه ديمقراطي وليبرالي، وكشريك للمصالح والقيم المشتركة مع الغرب، وانجرافه إلى الجانب الآخر، إلى المعسكر المعاكس، القومي - الشعبوي و"الأقل ديمقراطية."

كثيرًا ما تؤكد إسرائيل في السنوات الأخيرة، وبدرجة كبيرة من العدالة، على تلاقي المصالح التي تشاركها مع العديد من الدول الغربية. حيث تركز تلك المصالح على السياسات تجاه إيران (رغم اختلاف الرأي حول الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي)، وعلى الإجراءات التي حدثت في المنطقة وكانت إسرائيل جزء منها (اتفاقيات إبراهيم)، وعلى السياسة المسؤولة التي ميزت حكومات إسرائيل في تلك السنوات. لكن الخلاف في الشأن الفلسطيني يبقى كما هو، لكنه تراجع قليلًا في ظل تغير ترتيب الأولويات في المنطقة وخارجها، وكذلك الشلل والانقسام الذي تتسم به الساحة الفلسطينية (وإن كان ذلك يرجع بدرجة كبيرة للسياسة الإسرائيلية).

* * *

القلق الأميركي من إضعاف القضاء الإسرائيلي يفوق الموضوع الفلسطيني

ترجمة :بلال ضاهر. موقع عرب 48

حل قلق الإدارة الأميركية حيال خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء مكان قلق الإدارة إزاء سياسة حكومة بنيمين نتنياهو المتطرفة تجاه الفلسطينيين، وفق ما ذكر موقع "واللا" الإلكتروني اليوم، الخميس، والذي نقل عن مصادر أميركية رفيعة قولها إن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، الذي سيزور إسرائيل، يوم الإثنين المقبل، سيركز خلال محادثاته مع نتنياهو على قلق إدارة بايدن من خطة إضعاف جهاز القضاء.

ويأتي ذلك في ظل تزايد انتقادات مشرعين أميركيين ورؤساء منظمات أميركية – يهودية لخطة الحكومة الإسرائيلية. وأوضح مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، خلال لقاءه مع نتنياهو، الأسبوع الماضي، أن الإدارة تخشى من تأثير سلبي للخطة ضد جهاز القضاء على المؤسسات الديمقراطية في إسرائيل، وفق ما نقل "واللا" عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين مطلعين على مضمون اللقاء. وعندما كان يستعد سوليفان لزيارة إسرائيل، لم تكن خطة حكومة نتنياهو على رأس أولوياته، واعتقد مسؤولون أميركيون حينها أنه لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تتدخل في الموضوع وألا يطرحه سوليفان أمام نتنياهو. إلا أن وتيرة تقدم

الخطة والمظاهرات ضدها في إسرائيل، جعلت البيت الأبيض يدرك أن الولايات المتحدة لا يمكنها ألا تتدخل وأنه لا مفر من طرح الموضوع مباشرة أمام نتنياهو وتوضيح موقف الإدارة من هذه الخطة.

وقال مسؤول أميركي إن هذه الخطة كانت الموضوع المركزي في المحادثات التي أجراها سوليفان، يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي، مع الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، الذي تحدث عن قرار المحكمة العليا إلغاء قرار نتنياهو بتعيين رئيس حزب شاس، أرييه درعي، وزيرا بسبب إدانته بمخالفات جنائية. وتحدث هرتسوغ عن تبعات قرار المحكمة على المؤسسة السياسية الإسرائيلية وتأثيرها على تقدم خطة إضعاف جهاز القضاء. وبادر نتنياهو إلى طرح موضوع هذه الخطة خلال لقائه مع سوليفان، الخميس الماضي، وشرح مبادئها خلال بضع دقائق فقط، وفقا لمسؤولين إسرائيليين وأميركيين.

وقال مصدر أميركي رفيع إن سوليفان لم يعبر عن رأيه في تفاصيل الخطة وإنما نقل رسالة عامة إلى نتنياهو بشأن تخوف من أن تنفيذ الخطة يستهدف القيم الديمقراطية المشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة. وقال المصدر إن "سوليفان عبّر أمام نتنياهو عن الأهمية التي نوليها للمؤسسات الديمقراطية، والفصل بين السلطات وسلطة القانون، والمميزات التي تجعل ديمقراطيات مثل إسرائيل دولة مزدهرة بشكل خاص، وهي مميزات مشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة"، حسبما نقل "واللا" عنه. وقالت مصادر إسرائيلية إن سوليفان قال لنتنياهو إن دفع خطة دراماتيكية كهذه يجب أن يتم بواسطة أغلبية كبيرة في الكنيست، وأنه من دون حوار مع معارضيها ستبدو خارج إسرائيل أنها خطة غير ديمقراطية، وأن الصيغة النهائية للخطة يجب أن تكون مختلفة عن صيغتها الحالية.

ومنذ الإعلان عن هذه الخطة التي يقودها وزير القضاء، ياريف ليفين، كان توجه وزارة الخارجية الأميركية تجاهها مختلف عن توجه البيت الأبيض. وتناولت الخارجية الأميركية موضوع الخطة بتصريحات علنية، شددت فيها على أهمية الحفاظ على استقلالية المؤسسات القضائية الإسرائيلية، وكذلك من خلال محادثات مع مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، بينهم وزير الشؤون الإستراتيجية، رون ديرمر، أثناء لقائه مع بلينكن ونائبته، ووندي شيرمان، قبل أسبوعين. وعبر بلينكن وشيرمان أمام ديرمر عن قلقهما من تفاصيل خطة نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء، وطلبا الحصول على إيضاحات.

وتبدأ جولة بلينكن في المنطقة في نهاية الأسبوع الحالي، بزيارة لمصر، ثم إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن. وسيلتقي مع نتنياهو ووزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، الإثنين المقبل.

* * *

منع تقديم قانون المستشارين القضائيين بواسطة لجنة الدستور

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

قررت المستشارة القضائية للكنيست، ساغيت أفيك، أنه لا يمكن تقديم مشروع "قانون المستشارين القضائيين" الذي يهدف للحد من صلاحياتهم وتحويل مناصبهم إلى وظائف ثقة للوزراء، بواسطة لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية التي يترأسها سيمحا روتمان ("الصهيونية الدينية")، في حين أقرت الدفع بـ"قانون أساس: القضاء"، بواسطة اللجنة. وينص "قانون أساس: القضاء" على توسيع لجنة اختيار القضاة، المسؤولة عن تعيين القضاة في كل محكمة في إسرائيل، كما أنه ينظم عملية تقويض المحكمة العليا، ويحدد الشروط التي بموجبها يمكن للمحكمة العليا ممارسة المراجعة القضائية لتشريعات الكنيست بما في ذلك إلغاء أو تعديل قوانين، كما ينظم إعادة تشريع الكنيست لقوانين ألغتها العليا، وينص على إلغاء حجة "عدم المعقولية."

وينص التعديل على قانون أساس: الحكومة الذي يتعلق بالمستشارين القضائيين، أن "استشارة قانونية تُمنح لرئيس الحكومة، أو للحكومة أو لأحد وزرائها لا تلزمهم وليس من شأنها أن تغير الوضع القانوني بالنسبة لهم". وبحسب التعديل، فإنه بإمكان الوزراء رفض الاستشارة القانونية التي يقدمها المستشارون القضائيون في وزاراتهم والعمل بشكل مخلف لها. وجاء في التعديل أيضا، أن الحكومة ورئيسها وأي وزير في مجال وزارته سيقررون الموقف الذي يُطرح باسمهم أو باسم مديرية ضمن مسؤوليتهم، أمام المحاكم وبإمكانهم تعيين محام خاص كي يمثلهم في إجراء قضائي؛ ويأتي ذلك في إطار خطة إضعاف جهاز القضاء التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، ويقودها وزير القضاء، ياريف ليفين.

وتكمن أهمية تقديم مشاريع القوانين من خلال لجنة الدستور والقانون والقضاء في أنه، على غرار مشاريع القوانين الحكومية، ليست هناك حاجة لمصادقة الهيئة العامة للكنيست على هذه القوانين في قراءة تمهيدية، وليست هناك حاجة لنشرها كمذكرة قانون لملاحظات الجمهور، وتتم صياغتها تحت مظلة المشورة القضائية للكنيست في اللجنة.

وأوضحت المستشارة القضائية للكنيست، أفيك، في رسالتها إلى روتمان، أنه يجب إجراء مناقشات متعمقة في لجنة الدستور حول "قانون أساسي: القضاء" قبل طرحه لتصويت الهيئة العامة في قراءات ثلاث في الكنيست؛ تستأنف، يوم الأحد المقبل، مداولات لجنة الدستور التي تتناول الموضوعات الواردة في هذا القانون.

في المقابل، يعتزم روتمان الدفع بقانون المستشارين القضائيين، من خلال اقتراح قانون خاص، الذي يتطلب لتمريره بالقراءة الأولى والثانية والثالثة، المصادقة الأولية على اقتراح القانون بالقراءة التمهيدية؛ وأشارت

تقارير إسرائيلية إلى أن روتمان قد يدرس إمكانية دمج هذا القانون مع آخر ينص على تقسيم منصب المستشار القضائي للحكومة إلى مدع عام ومستشار قضائي.

ومن شأن المصادقة على مشروعي القانونين أن يغير مكانة المستشارين القضائيين بشكل كبير، إذ أنه بموجب الوضع الحالي فإن وجهة نظرهم القانونية ملزمة لإدارة الوزارة، وليس بالإمكان إقالتهم من دون موافقة المستشارة القضائية. وفي 12 كانون الثاني/ يناير الجاري، نشر المستشارون القضائيون السابقون، الذين تولوا المنصب في الخمسين عاما الماضية، عريضة شديدة اللهجة ضد خطة ليفين لإضعاف جهاز القضاء، ووصفوها بأنها "تهدد بتدمير جهاز القضاء." ووقع على العريضة المستشارون القضائيون السابقون: أهارون باراك، القاضي السابق في المحكمة العليا يتسحاق زامير، إليكيم روبنشطاين، ميني مازوز، ميخائيل بن يائير، دوريت بينيش، عيدنا أربل، وجميعهم تولوا مناصب قضاة في المحكمة العليا. كما وقع على العريضة المستشارون القضائيون السابقون: عيران شندر، موشيه لادور، يهودا فاينشطاين وأفيحاي مندلبليت.

وجاء في العريضة: "نحن، الذين تولينا وظيفة المستشار القضائي للحكومة أو وظيفة المدعي العام، منذ العام 1975، صُدمنا لدى سماعنا بخطة وزير القضاء ياريف ليفين، لإحداث تغييرات في جهاز القضاء. ونحن مقتنعون بأن هذه الخطة لا تبشر بتحسين الجهاز وإنما تهدد بتدميره."

* * *

مشروع قانون لليكود يسعى إلى شطب ترشيح داعمي "مقاطعة إسرائيل"

ترجمة: باسل مغربي . موقع عرب 48

قدّم حزب الليكود، الذي يترأسه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مشروع قانون لشطب ترشيح شخص أو قائمة للكنيست، إذا ما كان يدعم "مقاطعة إسرائيل."

جاء ذلك بحسب ما أوردت هيئة البث الإسرائيلية العامة ("كان 11") في تقرير، مساء الأربعاء، موضحة أن مشروع القانون، قدّمه عضو الكنيست عن الليكود، إلياهو رافيفو. وجاء في شرح مقترح مشروع القانون، أنه خلال "السنوات الأخيرة، تزايد التهديد بمقاطعة إسرائيل، فالفنانين يلغون مشاركتهم في الأحداث في إسرائيل، وكذلك الشركات المصرفية والاستثمارية." وشدد مشروع القانون على أن أي "شخص يدعو إلى مقاطعة إسرائيل، يضرّ بشكل مباشر بالدولة." وأشارت ("كان 11") إلى أن "ما يشكّل دعوةً لمقاطعة إسرائيل، غير محدد في التشريع المقترّح." وذكرت أن المشروع القانون "يستهدف من بين أمور أخرى... السياسيين حاليًا في الكنيست، والذين يدعون إلى الامتناع عن شراء منتجات من المستوطنات على سبيل المثال، أو أعربوا عن دعمهم مقاطعةَ فنانين لإسرائيل."

وتأتي مساعي الليكود، استمرارا للمحاولة المستمرة لشطب ترشيح الأحزاب لعربية، إذ قدّم رئيس الائتلاف الحكوميّ ورئيس لجنة الكنيست، أوفير كاتس، وهو من حزب الليكود كذلك، الثلاثاء، مشروع قانون من شأنه "إلزام" المحكمة الإسرائيلية العليا بشطب ترشيح مرشّح، أو حزب، حتى لو أدلى، أو صدرت عنه بعض التصريحات الداعمة لما وصفه بـ"الإرهاب"، في خطوة يعدّ أعضاء الكنيست العرب، والأحزاب العربية، المستهدفين المباشرين من ورائها.

وكانت القناة الإسرائيلية 12، قد أشارت الأربعاء، إلى أن "جميع أحزاب الائتلاف كانت قد وافقت على تغيير البند ′7 أ′، الذي يحدد من يمكنه أو لا يمكنه الترشح للكنيست"، وذلك ضمن اتفاقيات الائتلاف التي شكّلت الحكومة. وذكرت القناة أن "مقصد" أحزاب الائتلاف "كان واضحا" حينها، وهو "تبسيط شروط شطب ترشيح الأحزاب العربية، والتسبب في شطب ترشيح مزيدٍ من الأحزاب العربية." وأوضحت أن رؤساء الائتلاف "اتفقوا في ما بينهم على الترويج لقانون يؤدي إلى شطب ترشيح القوائم العربية"، مشيرة إلى أن أعضاء كنيست في الائتلاف "يعملون على صيغ مختلفة"، بُغية تحقيق الهدف ذاته.

* * *

تقدير

معهد أبحاث الأمن القومي: الساحة الداخلية للعدو: ضرورة صياغة إجابات لتحديات الأمن الداخلي والاقتصاد

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

يعاني "المجتمع الإسرائيلي" غير المتجانس من انقسام عميق وشرخ وعداء متبادل بين أجزائه وقطاعاته، هذه الظاهرة ليست جديدة، ولكن يبدو أنها تتفاقم في السنوات الأخيرة وتتخذ مظاهر أكثر عنفًا بمرور الوقت، ويتزايد هذا الاتجاه أيضًا بسبب مساهمة الشبكات الاجتماعية على خلفية الأزمة السياسية المستمرة والتي تعد نتيجة وعاملًا يزيد من حدة الانقسام.

تعكس هذه الأزمة تطرف الخطاب وتآكل ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة، كل هذه العوامل تقوض بشكل مباشر الحصانة الاجتماعية، والتي يجب أن تقوم على الإجماع بما يخص القضايا الأساسية والثقة والحوكمة العادلة والفعالة، وبالتالي الأضرار التي تلحق بالحصانة الاجتماعية تعني ضرر يلحق بالأمن القومي، وأيضًا صعوبة التعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية والقدرة على التعافي منها بسرعة في حالة حدوثها.

وفقًا لمسح أجراه معهد دراسات الأمن القومي في كانون الأول (ديسمبر) 2022، فإن 64في المئة من المستطلعة آراؤهم أكثر قلقًا بشأن التوترات الاجتماعية-القومية داخل البلاد، مقارنة بـ26في المئة فقط من الأشخاص الأكثر قلقًا بشأن التهديدات الأمنية من الخارج.

عدم الاستقرار السياسي وتهديد الديمقراطية

بعد خمس حملات انتخابية جرت على مدار ثلاث سنوات ونصف، تم التوصل إلى الحسم في انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين الذي منح اليمين ككتلة سياسية مميزة أغلبية برلمانية قوية نسبيًا. تبعث هذه النتيجة على الأمل في تشكيل حكومة مستقرة تستمر حتى نهاية الولاية وتمرر ميزانية الدولة، وأن يعمل وزراؤها في مناصبهم لفترة زمنية معقولة.

على الرغم من أن هذا أنهى على ما يبدو الأزمة السياسية المستمرة إلا أن بعض عواقبها الضارة لا تزال سارية. لم تدُر الحملات الانتخابية الخمس حول العديد من القضايا التي تتطلب حسمًا، بداية من الأمور السياسية والأمنية إلى الاقتصاد والمجتمع. وكان الانشغال البارز بالنظام القضائي، الذي وضعه معسكر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وخصومه عنوانا للهوية. لكن رسائل الأحزاب المختلفة وطرق نشرها عمّقت الصدع بين مختلف فئات المجتمع.

في هذه الحالة، اتضح الخلاف حول طبيعة الديمقراطية "الإسرائيلية" والتوازن المطلوب بين السلطات الثلاث – السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية – وهناك مخاوف من أن يتضرر هذا التوازن الأساسي. وينطبق الشيء نفسه على الإصلاحات المطلوبة في سلوك المحكمة ونظام إنفاذ القانون والتي قد تضر باستقلالية المستشارين القانونيين في النظام الحكومي وبعض مجموعة حراس العتبة وسيادة القانون في البلاد بشكل عام. تعزز هذا القلق من خلال إعلان النوايا من قبل بعض قادة الائتلاف الناشئ، من بين أمور أخرى على خلفية تزايد الشعور بانعدام الأمن الشخصي في المجال العام الذي يراه الكثير (36.3 في المائة، وفقًا لـ مسح المعهد) باعتباره أخطر تهديد داخلي إلى جانب غلاء المعيشة والسكن.

علاوة على ذلك، فإن مشاركة حزب عربي في الائتلاف الذي تشكل على أساس نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين لأول مرة في تاريخ البلاد لم يخلق جوًا من التغيير والمصالحة. على العكس من ذلك فقد كان العداء بين اليهود والعرب مرة أخرى في قلب الحملة الانتخابية على غرار القضايا الأخرى التي تعبر عن الهوية أو الانقسام الثقافي أو السياسي.

من المعروف أن هذه الظواهر لها تأثير سلبي خطير على الديمقراطية الإسرائيلية. يشعر الكثير من المواطنين بالنفور تجاه النظام السياسي الذي لا يُنظر إليه على أنه يتعامل مع المشاكل الأساسية. على هذه الخلفية، يستمر تآكل ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة وهو شرط للتشغيل الفعال للهيئات الحكومية الأساسية. بل إن الخوف على الديمقراطية "الإسرائيلية" يتزايد بسبب تآكل النظام العالمي الليبرالي وتعزز قوة العناصر القومية في الدول الغربية.

قد يؤدي الضرر الذي قد يلحق بأسس النظام الديمقراطي إلى تدهور العلاقات الداخلية في "إسرائيل"، وخاصة مع المجتمع العربي بطريقة يمكن أن تنعكس ليس فقط على الصعيد الداخلي، ولكن أيضًا على العلاقات مع الفلسطينيين وعلى العلاقات الخارجية.

الجهوزية المدنية للطوارئ واضطرابات النظام العام

في ضوء المخاطر الحقيقية التي تواجه "إسرائيل"، نجدها بعيدة عن الاستعداد الكافي في المجال العسكري، ولا سيما في الظروف المحتملة للمواجهة مع حزب الله، وبدرجة أقل مع حماس، فمن المتوقع أن تتعرض الجبهة المدنية – التجمعات السكانية والبنى التحتية الحيوية – لضربات شديدة ومتواصلة غير مسبوقة، وربما حتى لأسابيع طويلة بسبب الهجمات الصاورخية بعيدة المدى والتي بعضها دقيق وثقيل. لقد تحسن نظام الردع بالفعل بشكل كبير في السنوات الأخيرة لكن نظام الدفاع الجوي سيواجه صعوبة في تحمل تهديد خطير ومتواصل، والحماية المدنية غير كافية، وقد يكون عدد الضحايا في الارواح مرتفعًا ومن المتوقع حدوث اضطرابات خطيرة في حياة الروتين والاقتصاد. وستشكل مثل هذه الظروف تحديًا للصمود الوطني.

بناء على ذلك، هناك حاجة إلى الكثير من العمل لتحسين التأهب أو الاستعداد، سواء في المجالات "الصعبة" للدفاع والحماية وفي المجالات "السهلة" من الحصانة وقدرة المدنيين على الصمود تحت النيران، وفقًا للنموذج الناجح الذي تم بناؤه واختباره لسنوات في منطقة غلاف غزة، لكنه شبه غائب تمامًا في جميع الأماكن المدنية الأخرى المتوقع ان تتضرر.

مستوى الجهوزية المدني أقل بكثير في مواجهة السيناريوهات المتوقعة للكوارث الطبيعية، وخاصة الزلازل الشديدة، على الرغم من أنه في الآونة الأخيرة تم إحراز تقدم في بُعد التحذير بسبب اكتمال تشغيل نظام "تروعاه "Terua" "للإنذار قصير المدى. ومع ذلك، فإن الأضرار الجسيمة المتوقعة ستخلق أزمة خطيرة إلى حد كارثة على نطاق تاريخي، سيكون التعافي منها طويلاً للغاية وستكون عواقبها على الأمن القومي بعيدة المدى. كما أن الاستعداد للتعامل مع الاضطرابات الواسعة الانتشار من قبل العناصر الراديكالية المتطرفة، خاصة تلك

ذات الطابع القومي في المجتمع العربي واليهودي ليس كافياً. شرطة "إسرائيل" ليست قوية بما فيه الكفاية وليست مستعدة بشكل كافٍ للتعامل مع العديد من المهام الحيوية الموكلة إليها حتى على أساس مستمر وهناك حاجة إلى إصلاح شامل للنظام على المدى الطويل وكذلك للتعامل مع الأزمات. ولهذا يجب تعزيز القدرات المدنية في هذه الأبعاد وفق خطط تم الاتفاق على بعضها لكن معظمها لم يتم تنفيذه.

العلاقة بين العرب واليهود في "إسرائيل"

المجال الداخلي الأكثر حدة، والذي يتطلب اهتماما عاجلا ومتعمقا من المنظومة الرسمية هو العلاقة الإشكالية بين اليهود والعرب. وأظهرت "أعمال الشغب" التي اندلعت في أيار / مايو 2021 أثناء عملية "حارس الأسوار "مع حماس في قطاع غزة شدة هذا التحدي ومركزيته، وخلقت إطارًا مرجعيًا مفاهيمياً جديدًا وخطيرا. هذا ما قاله رئيس الشاباك رونان بار (في 11 سبتمبر 2022)؛ لذلك قد يتسبب تكرار أحداث "حارس الأسوار" في إحداث ضرر لا رجعة فيه خاصة وأن المجتمع العربي ككل في طور الاندماج. هنا أيضًا تزيد الشبكات الاجتماعية من التحدي الاجتماعي الذي يتحول بسرعة على خلفية التحريض إلى تحدٍ أمني؛ لذلك يجب الافتراض أن احتمال اندلاع العنف في المدن العربية والمختلطة موجود، وكلما زاد التحريض حول المسجد الأقصى سيزداد هذا الاحتمال.

يواصل "الجمهور العربي" اهتمامه بالاندماج في "الدولة" والمجتمع في إطار المواطنة المشتركة والمتساوية. من ناحية أخرى يتنامى الشعور بخيبة الأمل والإحباط من التجربة التاريخية لدمج حزب عربي في الائتلاف المنتهية ولايته. الأمل في الاعتراف بشرعية الصوت العربي الذي سيؤدي بدوره إلى تسريع عمليات الاندماج والمشاركة تلاشى أمام تعزز قوة الاتجاهات المعادية للعرب في المجتمع اليهودي على خلفية دخول حزب راعم الحكومة، وسمعت ادعاءات كهذه وبسبب ذلك نشأ هناك خطر على الطابع اليهودي "للدولة". وأشارت نتائج انتخابات الكنيست -25 إلى اتجاهات متناقضة في المسافة أو الفجوة بين الاندماج والانفصال، وعلى أي حال قطعت الاتجاه الإيجابي للاندماج السياسي.

–البطء في تنفيذ الخطط الخمسية لتنمية المجتمع العربي والنهوض به بما في ذلك الخطة الأخيرة وعريضة الميزانية (رقم 550 في أكتوبر 2021) والخوف من تضررها مع تشكيل الحكومة الجديدة التي سيكون فيها تمثيل كبير لأحزاب اليمين المتطرف ومرة أخرى لن يكون هناك فيها تمثيل للأحزاب العربية والصعوبات في كبح الجريمة والعنف في المجتمع العربي نفسه.

الرواية المدوية عن فشل تجربة شراكة راعم في الائتلاف، والانقسام الداخلي في السياسة العربية، الذي يضر بتمثيل المجتمع العربي في الكنيست؛ كل هذا يسبب أزمة حادة في التوقعات وعدم ثقة في "الدولة"، هذا له تأثير في تشجيع الاتجاهات المتطرفة وحتى الانفصالية ومنع التطور الحيوي "لمجتمع اسرائيلي" متعدد المجتمعات يعمل وذا هوية مدنية مشتركة.

تقف "إسرائيل" عند مفترق طرق حاسم فيما يتعلق بهذه القضية الحساسة، وقد تعزز الظروف الحالية "الاتجاهات السلبية الحادة" في علاقات المجتمع العربي مع "الدولة" ومع المجتمع اليهودي. وقد يتدهور هذا بسرعة إلى درجة الاحتكاك والاشتباكات على نطاق واسع، خاصة على خلفية الأحداث العنيفة في الضفة الغربية و"القدس الشرقية" والأماكن المقدسة فيها. وهذا بشكل خاص إذا لم تعرف الشرطة كيف تردع وتحذر وتقمع الاضطرابات بسرعة وكفاءة.

مثل هذه التطورات تعبر عن توقعات خطيرة "للمجتمع الإسرائيلي". لها أثرها في الإضرار بتقدم العرب واندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصاد والسياسة على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية، وهذا مصلحة وطنية عليا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والحكومي والقيمي لدى فلسطينيي الداخل.

يجب اعتماد سياسة واضحة وإبرازها يكون الغرض منها تحقيق الاندماج والحراك الاجتماعي والسياسي المتساوي للمواطنين العرب في جميع مجالات الحياة. تتطلب هذه السياسة زيادة كفاءة وتسريع وتعزيز تنفيذ الخطط الخمسية المختلفة، وفي مقدمتها خطط الحد من العنف والجريمة في أقصى تعاون مع القيادة السياسية الوطنية والمحلية للمجتمع العربي وكذلك مع ممثلي المجتمع المدني العربي.

الوضع الاقتصادي

في العام الماضي، اتسم الاقتصاد "الإسرائيلي" بقوة اقتصادية كلية، لا سيما في ظل الصدمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي. واصل الاقتصاد "الإسرائيلي" اتجاه التحسن المسجل مع التعافي السريع من أزمة كورونا. من المتوقع أن تكون الإيرادات الضريبية للدولة أعلى بنسبة 10 في المائة من التوقعات الأولية وتصل إلى 456 مليار شيكل؛ ومن المتوقع أن تزيد الصادرات بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 165 مليار دولار يتصدرها صناعات التكنولوجيا الفائقة – "المحرك" المسؤول عن النصف من الصادرات؛ ومن المتوقع أن تنخفض توقعات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 65في المئة في نهاية العام.

يُظهر الاقتصاد أيضًا قوة اقتصادية مقارنة بالاقتصاد العالمي، والذي يتأثر بالحرب الروسية الأوكرانية والمشاكل في سلاسل التوريد وعودة التضخم إلى الواجهة بعد غياب دام 35 عامًا. كل هذا يؤثر أيضًا على الاقتصاد "الإسرائيلي" ولكن بكثافة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى.

ولا شك أن الاضطراب في الأسواق العالمية أجبر بنك "إسرائيل" على رفع معدل الفائدة تدريجياً في الاقتصاد من صفر إلى 2.75في المئة. ومع ذلك فإن توقعات التضخم السنوية، والتي تبلغ حوالي أربعة في المائة هي أقل بكثير من تلك المسجلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بفضل العوامل الكابحة، بما في ذلك الاعتماد على الغاز المحلي الذي يحيد آثار الحرب في أوكرانيا وكذلك الشيكل القوي الذي يخفض من تكاليف الاستيراد. حصل الاقتصاد "الإسرائيلي" على الطراء من المنظمات الاقتصادية الدولية، ومن المتوقع أن ينتهي العام بنمو مثير للإعجاب يبلغ حوالي 5.5 في المائة.

نظرة إلى عام 2023: من المتوقع أن تؤثر التوقعات القاتمة للاقتصاد العالمي على "إسرائيل" أيضًا، وإن كان بدرجة أقل بكثير، مقارنة بالدول المتقدمة كما يتضح من التوقعات الكلية لبنك "إسرائيل". ومن المرجح أيضا أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ثلاثة في المائة مقارنة بالتنبؤات المبكرة بنمو أعلى، بينما يمكن أن يرتفع معدل البطالة إلى 3.5 في المائة، لذلك من الممكن أن يظل الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل في عام 2023. ومع ذلك، هناك مؤشرات على انخفاض حجم الصادرات في ضوء التكهنات بحدوث ركود في الوجهات التجارية الرئيسية ل"إسرائيل"، مثل أوروبا الغربية. أيضًا من المتوقع أن يؤثر التباطؤ العالمي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في "إسرائيل" أيضًا وبالتالي هناك توقعات بانخفاض الدخل من الضرائب مقارنة بعام 2022. ومن المحتمل أيضًا أن يكون لعدم الاستقرار السياسي في السنوات الأخيرة في "إسرائيل" تأثير سلبي بشأن المؤشرات الاقتصادية في العام المقبل؛ ما لم يتم تشكيل حكومة مستقرة تمرر ميزانية الدولة في ربيع عام 2023 وتنضج لاتخاذ القرارات المناسبة لزيادة النمو والحصانة الاقتصادية.

مقابل هذه التوقعات من الممكن الإشارة إلى المساهمة غير المتكافئة للمجموعات المختلفة في النمو الاقتصادي في "إسرائيل" كتحدٍّ داخلي متوقع. فقدأظهر الاقتصاد "الإسرائيلي" في السنوات الأخيرة أداءً مثيرًا للإعجاب، ولكن الجميع لا يشارك في النجاح، وقد تخلف الكثير من "المواطنين الإسرائيليين" عن الركب كما اتضح خلال أزمة كورونا وبسبب الارتفاع الحاد في تكلفة المعيشة بشكل عام والإسكان وأسعار الإيجارات على وجه الخصوص.

يعتمد الاقتصاد على صناعة التكنولوجيا الفائقة المهيمنة، والتي على الرغم من أنها تساعد أيضًا الصناعات ذات الصلة ولكنها لا تساعد السكان الذين يعيشون على الحد الأدنى من الأجور، أو لأولئك الذين ليسوا شركاء في سوق العمل ولا يتم احتسابهم في بيانات البطالة. لذلك كمهمة عليا، يجب على الحكومة الشروع في مشروع وطني لدمج جميع السكان في الاقتصاد من خلال برامج لامتلاك المهارات المطلوبة في الاقتصاد. قد تؤدي التحديات الاقتصادية الخارجية إلى تباطؤ الاقتصاد في العام المقبل وتؤدي إلى مزيد من الضرر للطبقات الأضعف. ومع ذلك فإن التباطؤ بين الشركاء التجاريين الرئيسيين "لإسرائيل" لا ينذر بالضرورة بتباطؤ كبير في الصادرات؛ فهناك دول استفادت من ارتفاع أسعار الطاقة، بما في ذلك تلك التي وقعت "اتفاقيات إبراهام" مع "إسرائيل" وقد تكون بديلاً جديراً للصادرات "الإسرائيلية."

ملخص وخلاصة التوصيات

من المتوقع أن يكون عام 2023 مليئًا بالتحديات في كل ما يتعلق بالساحة المحلية ل"إسر ائيل"، ومن أجل التمكن من التعامل المناسب مع التحديات الكبيرة فإن الإجابات المنهجية التالية مطلوبة بشكل أساسي:

•إنشاء حكومة مستقرة، من شأنها تعزيز الأمن القومي من خلال تعزيز عناصر الحصانة الاجتماعية، وفي هذا الإطار تحافظ على الديمقراطية الأساسية مع ضمان استقلال ومكانة النظام القضائي وتعزيز إنفاذ القانون والنظام العام.

•عمل حازم لتقليص الشكوك والعداء المتبادلين بين العرب واليهود في "الدولة"، وذلك من خلال تشجيع تحركات عميقة لإدماج الجمهور العربي في النسيج "الإسرائيلي". وذلك من خلال التنفيذ الفعال للخطط الخمسية كعامل يساعد في الاعتدال تجاه الجمهور العربي، وكذلك من خلال جهد مدروس للتعامل الفعال مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي.

•التركيز على تعزيز أجهزة إنفاذ القانون، وخاصة التعزيز النوعي والكمي للشرطة الإسرائيلية في عملية متعددة السنوات حتى تتمكن من التعامل بنجاح مع مهامها المتنوعة.

•الحفاظ على القدرة على العمل والهيكل الأساسي للوزارات الحكومية، وخاصة الوزارات القيادية والحساسة مثل وزارة الجيش ووزارة التربية والتعليم. هذا بالإضافة إلى إنشاء آلية حكومية (في نفس الوقت مع مقر الأمن القومي) تكون مسؤولة عن تضمين تخطيط وتنفيذ تحركات العمق المتعددة الأبعاد المطلوبة للساحة

الداخلية، مع إعطاء الأولوية للساحة الاجتماعية والاقتصادية والاستعداد اللازم للتعامل مع الكوارث الجماعية.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: بن غفير يتعهد بمواصلة زيارة الحرم القدسي: أنا لا أتبع السياسة الأردنية

بعد لقاء نتنياهو مع الملك عبد الله في عمان، قال وزير الأمن القومي إنه لا يخطط لتغيير سلوكه، وأن رئيس الوزراء "لم يحاول منعي" من زيارة الموقع الحساس

بعد يوم من لقاء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في عمان حيث ناقش الحفاظ على الهدوء في الحرم القدسي، تعهد وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير بمواصلة زيارة الموقع المقدس بغض النظر. وقال بن غفير لقناة "كان" يوم الأربعاء "أنا أدير سياستي الخاصة فيما يتعلق بالحرم القدسي وليس سياسة الحكومة الأردنية"، مشيرًا إلى أنه لا يعرف بالضبط ما تمت مناقشته في اجتماع عمان. وقال "مع كل الاحترام للأردن، فإن إسرائيل دولة مستقلة. صعدت إلى جبل الهيكل (الحرم القدسي)، وسأواصل الصعود إلى جبل الهيكل. جبل الهيكل هو المكان الأكثر أهمية للشعب اليهودي، ودولة إسرائيل هي دولة ذات سيادة، دولة مستقلة، ليست تحت رعاية أي دولة أخرى." وقال بن غفير إنه لم يكن متأكدا بعد من موعد زيارته القادمة للموقع المقدس، لكنه قال إن نتنياهو "لم يحاول منعي من الصعود إلى جبل الهيكل."

ووفقًا لتقارير إعلامية، وعد نتنياهو عبد الله بالحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي خلال اجتماعهما في الأردن يوم الثلاثاء. وفقًا لأخبار القناة 12، قدم نتنياهو الوعد أكثر من مرة خلال الزيارة التي استمرت لساعات، كما قدم تأكيدات بأن إسرائيل ستحمي سلطة الوقف الإسلامي – وهو مجلس يعينه الأردن لإدارة الحرم القدسي. والحرم هو أقدس موقع لليهود، حيث يعتقد أنه موقع المعبدين التوراتيين، في حين أن المسجد الأقصى هو ثالث أقدس المواقع في الإسلام، مما يجعل المنطقة بؤرة توتر كبرى في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وبموجب الترتيب السائد منذ عقود تحت وصاية الأردن، يُسمح لليهود وغيرهم من غير المسلمين بزيارة الحرم القدسي خلال ساعات معينة ولكن لا يجوز لهم الصلاة هناك. وفي السنوات الأخيرة، قام القوميون الدينيون اليهود، بمن فيهم أعضاء في الائتلاف الحاكم الجديد، بزيارة الموقع بشكل متزايد وطالبوا بحقوق صلاة متساوية لليهود هناك، مما أثار حفيظة الفلسطينيين والمسلمين في جميع أنحاء العالم.

وبحسب بيان لمكتب رئيس الوزراء، فقد بحث نتنياهو وعبد الله "التعاون الاستراتيجي، والأمني والاقتصادي" وأهمية التحالف بين البلدين. وركز الأردنيون في بيانهم حول الاجتماع على "ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف وعدم المساس به."

وجاء هذا التحذير بعد أسابيع من زيارة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الأولى للحرم القدسي بعد توليه منصبه، مما أدى إلى إدانات غاضبة من العالم العربي. واستدعى الأردن السفير الإسرائيلي لتوبيخه. وفي أواخر ديسمبر، قبيل أداء الحكومة الجديدة اليمين، حذر عبد الله إسرائيل من تجاوز "الخطوط الحمراء" الأردنية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس.

وناقش نتنياهو وعبد الله في اجتماعهما الثلاثاء المخاوف من احتمال اندلاع أعمال العنف في القدس والضفة الغربية خلال شهر رمضان في مارس، الذي يتزامن مع عيد الفصح اليهودي هذا العام، والحاجة إلى الهدوء، حسبما ذكرت صحيفة "هآرتس." وقال مصدر دبلوماسي مطلع على التفاصيل للقناة 12 إن دعم الأردن ضروري "للسماح للوضع [في الحرم القدسي ومحيطه] بالبقاء تحت السيطرة قبل رمضان."

في غضون ذلك، نشرت رئيسة حزب "ميرتس" السابقة زهافا غالون تغريدة تقارن بين بن غفير والنازيين، وقامت بحذفها لاحقًا. ونشرت غالون صورة لبن غفير وهو يتحدث في مؤتمر صحفي وذراعه مرفوعة، كما لو كان يؤدي تحية نازية، ومع عبارة "هيل كهانا" – في إشارة إلى الحاخام مئير كهانا، مؤسس حزب "كاخ" العنصري.

وأعاد بن غفير نشر تغريدة غالون مع التعليق: "ابنة الناجين من الهولوكوست ترخص وتطعن في ذاكرتهم. زهافا ماذا ستقول والدتك ووالدك؟" وحذفت غالون لاحقًا التغريدة، قائلة إنها "لا تزال تنتظر حذف العنصرية من الكنيست."

* * *

تحذير نتنياهو بشأن صلاحيّات سموتريتش بالضفة: قد يُنظر إليها كـ"ضمّ فعليّ"

ترجمة: باسل مغربي موقع عرب 48

حذّر قانونيون رفيعو المستوى في أجهزة الأمن الإسرائيليّة، رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الثلاثاء، من أنّ نقل صلاحيات الإدارة المدنية وتنسيق العمليات الحكومية في المناطق المحتلة، إلى بتسلئيل سموتريتش، الذي يشغل منصب وزير المالية، إلى جانب كونه وزيرا في وزارة الأمن؛ غير أن نتنياهو قرر نقل الصلاحيات إلى سموتريتش، وذلك على الرغم من معارضة وزير الأمن، يوآف غالانت. جاء ذلك بحسب ما أوردت صحيفة "هآرتس"، وهيئة البث الإسرائيلية العامة ("كان 11") في تقريرين نُشرا في وقت متأخر من مساء الأربعاء.

وأوضحت "كان 11" أن قرار نتنياهو بنقل الصلاحيات لسموتريتش، جاء خلال اجتماع ذكرت أنه شهد "نقاشا عاصفا"، لافتة إلى مشاركة كل من غالانت، وسموتريتش، ووزير القضاء ياريف ليفين، وضباط آخرين فيه.

وأوضح تقرير "هآرتس" أن "كبير المدعين العسكريين، الجنرال يفات تومر يروشالمي، والمستشار القانوني، إيتاي أوفير، قد حذّرا"، خلال الاجتماع الذي عُقد في مكتب نتنياهو، من أن "الهيئات الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية في لاهاي، قد تنظر إلى نقل الصلاحيات (لسموتريتش) كأنه ضمّ فعليّ لأراضي الضفة الغربية في أيدي إسرائيل." ولفت التقرير إلى أن يروشالمي وأوفير، أبديا وجهتي نظريهما، خلال الاجتماع، الذي أوضحت أنه يأتي "على خلفية الجدل حول إخلاء البؤرة الاستيطانية 'أور حاييم' (نور الحياة)"، والتي كان مستوطنون قد أقاموها مؤخرا، على أراضي قرية جوريش جنوب شرق نابلس في الضفة الغربية المحتلة، قبل أن تُخلى بعد ذلك.

وكانت المستوطنة قد أقيمت بمناسبة مرور 30 يوما على وفاة الزعيم الروحي لتيار الصهيونية الدينية في إسرائيل، الحاخام حاييم دروكمان، وبهدف قطع التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبحسب "هآرتس"، فقد "كان الهدف من الاجتماع، حلّ الخلافات في الرأي، حول توزيع السلطات في الضفة الغربية"، مشيرة إلى أن "الاجتماع انتهى دون اتفاقات"، وذلك بسبب "رفض سموتريتش معظم المقترحات المقدمة إليه، على أساس أنه وُعد بالمسؤولية الكاملة عن الهيئات المدنية في الضفة الغربية في اتفاقيات الائتلاف"، التي أفضت إلى تشكيل الحكومة الإسرائيلية. وأفادت الصحيفة بأن غالانت "عرَض موقفه في الاجتماع، والذي بموجبه لا يمكن فصل النشاط المدني عن النشاط العسكريّ في الضفة الغربية". وذكرت أن الجيش الإسرائيلي شدد أمام غالانت، على ضرورة الحدّ من صلاحيات سموتريتش. وأوضحت أن مسؤولين رفيعي المستوى، نوّهوا لوزير الأمن، بأنه "في حالة نشوء موقف يتّخذ فيه سموتريتش قرارًا قد يكون له تداعيات أمنيّة؛ فإنّ غالانت هو صاحب الكلمة الأخيرة." وذكرت الصحيفة أن أجهزة الأمن تطالب بمنع نقل الصلاحيات إلى سموتريتش في كل ما يتعلق بحواجز الاحتلال، والموافقة على تصاريح العمل للفلسطينيين، إذ إنها "قضية أمنية واضحة." ولفت التقرير إلى أن الجيش الإسرائيلي معنيّ "بعدم السماح لسموتريتش بالتدخل في تعيينات الضباط في الإدارة المدنية" في الضفة.

* * *

إجماع إسرائيلي على تكثيف البناء الاستيطاني في المنطقة "ج"

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

على خلفية الدعوات المتواصلة من وزراء حكومة الاحتلال اليمينية بزيادة المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية، فقد عقد وزير الحرب يوآف غالانت اجتماعا مع رؤساء المجالس الاستيطانية، الذين أثاروا مطالب أمنية ومدنية تتطلب اهتمام المنظومة الأمنية، وتم الاتفاق على إجراء المزيد من المناقشات حولها، وسط توافق حول زيادة الاهتمام بنصف مليون مستوطن منتشرين في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة.
يوآف زيتون وموران أزولاي مراسلا صحيفة يديعوت أحرونوت، أكدا في تقرير ترجمته "عربي21" أن "الاجتماع بين غالانت وقادة المستوطنين على المنطقة "ج" باعتبارها قضية مركزية، وتخضع لسيطرة احتلالية في الجوانب الأمنية والمدنية على حد سواء."
في نفس السياق، بعث رؤساء المجالس الاستيطانية في الضفة الغربية- يشع، رسالة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، طالبوه فيها بتجميد القرارات الداعية لوقف البناء في المستوطنات، بزعم أنهم بحاجة لتطوير الاستيطان، وسط دعوات تحريضية بوقف بناء الفلسطينيين في المنطقة "ج"، بزعم أنه بناء غير قانوني.

إليشع بن كيمون مراسل شؤون الاستيطان في صحيفة يديعوت أحرونوت، كشف النقاب أن "رؤساء المجالس الاستيطانية طالبوا في رسالتهم بالاجتماع مع نتنياهو في أقرب وقت ممكن لإنهاء تجميد البناء الاستيطاني الصادر عن الحكومة السابقة، بما في ذلك المستوطنات الفتية، وهي اسم رمزي لعشرات البؤر الاستيطانية غير القانونية التي تم إنشاؤها دون موافقة الدولة، بما في ذلك الإشارة للاستيطان في المنطقة "ج." وجاء في الرسالة أن "خطوة تجميد قرارات وقف الاستيطان مطلوبة منذ سنوات عديدة، ونحن ندعو الحكومة الجديدة لاستئنافها"، مطالبين بعدم وضع نصف مليون مستوطن فيما أسموها "الشقوق"، على حد تعبيرهم، لأنهم بحاجة إلى إنشاء المزيد من المستوطنات وتطويرها، وفقا لما نصت عليه الاتفاقيات الائتلافية، بزعم أن ذلك يحقق إرادة غالبية الإسرائيليين المعبر عنها في صندوق الاقتراع.
وطالب قادة المستوطنين في رسالتهم "بتنفيذ ثلاث خطوات عاجلة، أولاها عقد اجتماع عاجل للمجلس الأعلى للتخطيط (SPC) لإنهاء تجميد البناء للحكومة السابقة، بزعم أنه لا يمكنهم الاستمرار في مشاهدة الأرض يلتهمها الفلسطينيون تحت ستار العمل الزراعي، وبناء البيوت بشكل قانوني خاصة في المنطقة "ج"، وثانيها تنظيم البؤر الاستيطانية غير القانونية، وربطها الفوري بالبنى التحتية الأساسية، وثالثها تأمين الطرق والمعابر في الضفة الغربية بما يتطلب اهتمامًا خاصًا وعاجلًا."
تجدر الإشارة إلى أن نتنياهو سبق الكشف عن هذه الرسالة بالإعلان أنه منذ بداية شهر يناير، أخلت الأجهزة الأمنية التابعة للاحتلال 38 مبنى فلسطينيًا بزعم أنها غير قانونية في أراضي الضفة الغربية، في محاولة منه

لكسب ود المستوطنين، وعدم الانقلاب عليه من خلال ممثليهم في الحكومة الذين لا يتوانون في ابتزازه، والضغط عليه. ووقع على الرسالة الموجهة لنتنياهو كلّ من: رئيس مجلس غوش عتصيون شلومو نعيمان، رئيس المجلس المحلي في بيت أرييه يهودا البويم؛ رئيس المجلس المحلي في كيدوميم حنانيل دوراني؛ رئيس المجلس المحلي الكانا عساف منتزر؛ رئيس مجلس بيت إيل المحلي شاي ألون؛ رئيس المجلس المحلي لوادي الأردن دافيد الهايني؛ رئيس مجلس ميتا بنيامين يسرائيل غانتس؛ رئيس المجلس المحلي لجبل الخليل يوهاي ديماري؛ رئيس إدارة الخليل إيال جيلمان؛ رئيس المجلس المحلي إيمانويل إلياهو جافني؛ رئيس المجلس المحلي في الخليل كريات أربع إلياهو ليبمان؛ رئيس المجلس المحلي في شعار هاشومرون آفي روا، رئيس المجلس المحلي في السامرة يوسي داغان، ورئيس المجلس المحلي لقرون السامرة يغال لاهف.

* * *